جامعة قاصدي مرباح – ورقـــلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي–الطور الثاني–

في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة و تدقيق

بعنوان:

أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية

– دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين والممارسين بولاية ورقـلة- لسنة 2024-

من إعداد الطالبتين:

فيروز بونيبان – سندس مداني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د / بن شويخة بشير.....(أستاذ محاضر –أ–،جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/كويسي محمد.....(أستاذ محاضر –أ–، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د /حجاج محمد الهاشمي.....(أستاذ محاضر –أ–،جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

2024/2023

جامعة قاصدي مرباح – ورقـــلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي–الطور الثاني–

في الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

فرع علوم مالية ومحاسبة، تخصص محاسبة و تدقيق

بعنوان::

أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية

– دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين والممارسين بولاية ورقـلة- لسنة 2024-

من إعداد الطالبتين:

فيروز بونيبان– سندس مداني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 11جوان 2024

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د / بن شويخة بشير.....(أستاذ محاضر –أ–،جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

د/كويسي محمد.....(أستاذ محاضر –أ–، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا

د /حجاج محمد الهاشمي.....(أستاذ محاضر –أ–،جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

2024/2023

الإهـــــداء

إلى أعز ما أملك في هذه الدنيا وأحمد الله على تمام هذه النعمة نعمة الوالدين اللذان لولاهما لما وصلت إلى هذا المستوى.

إلى الشمعة التي أنارت طريقي إلى التي حملتني تسعا وربتني دهرا إلى التي أرضعتني العفة والكرامة إلى التي كانت السند في حياتي إلى التي يعجز الورق عن حمل اسمها وأعجز عن رد جميلها إلىا لتي أحبها أكثر من نفسي.

أمي..... ثم أمي..... ثم أمي حفظها الله.

إلى من عرفته معلما ومربيا فأ مدني بروح الاجتهاد وعلمني كيف أطمح إلى المجد إلى من جعل من عرقه الحبر الذي دونت به رسالة نجاحي وطعم عقلي بالعلم والإيمان وتفانى في تغذية جسمي بالحلال إلى المؤمن الصابر الذي علمني أن الثقة تصنع الشرف إلى الذي يعطي ولا يسأل بقلب صادق رحيم ويد كريمة إلى أعز مخلوق في الوجود

أبي الغالي الكريم

حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من دعمني ولم يبخل علي من قصدته فوجدته إلى الذي اقتربت منه فعرفته وبخفة روحه ميزته أخي "

إلى من كان سندي أكثر من نفسي معنويا أخواتي

إلى أختي وزوجها اللذان ساعدان كثيرا في بلوغ مشواري

إلى كتاكيت العائلة أصلان وآدم ويزن وأمير، إلى رفيقة دربي سندس وإبنة عمي حومانة

الإهـــــداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد مشقة و تعب قلت أنا لها و نلتها رغما عنها أتيت بها نلتها و عانقت اليوم مجدا عظيما و ها أنا أختم بحث تخرجي بكل همة و نشاط

فالحمد لله الذي انشىء و برى و خلق الماء و الثرى و الصلاة والسلام على من بكى على أمته الحبيب المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي ثمرت جهدي و كفاحي المتواضع إلى نفسي الطموحة الفتية التي تحملت كل العثرات و أكملت رغم الصعوبات

إلى من كانت ولا تزال مصدر نور دربي إلى من أرضعتني الحب و الحنان من حملتني وهنا على وهن و سهرت على تربيتي و رافقتني بدعائها طيلة السنين أمي الغالية حفظها الله

إلى من تعب و ضاق الصعاب ليحقق كل نجاح من شجعني بكل فخر و عزم و منحني الثقة و أهداني يد العون إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي

أبي العزيز

إلى كل من قاسموني حنان أمي و أبي و مصدر اعتزازي و فخري إخوتي و أخواتي

إلى من شاركتني هذا العمل رفيقة دربي فيروز

إلى كل من علمني حرفا إلى جميع أصدقائي و أقاربي

إلى كل من حفظهم قلبي و لم يكتبهم قلمي

إلى كل طلبة و أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و المالية و علوم التسيير عامة و دفعة السنة الثانية ماستر محاسبة و تدقيق 2024

شكر وعرفان

قال الله تعالى : (و قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على

والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

(سورة النمل: آية 19)

اللهم لك الحمد حمدا نبلغ به رضاك، نؤدي به شكرك و نستوجب به المزيد من

فضلك, اللهم لك الحمد كما أنعمت علينا نعما بعد نعم، و لك الحمد في السراء و

الضراء، و لك الحمد في الشدة و الرخاء، و لك الحمد على كل حال، نحمده

سبحانه و تعالى أن وفقنا لإتمام هذا العمل و الصلاة و السلام على سيدنا محمد

صلى الله عليه وعلى آله و صحبه و من سار على دربه إلى يوم الدين.

واستدلالا بحديث رسول الله (ص) (من لا يشكر الناس، لا يشكر الله) رواه أحمد

والترمذي، فإننا نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور

"كويسي محمد" الذي منحنا وقتا واهتماما ولم يدخر جهدا في التوجيه

والإرشاد لنا، لكي يرى هذا العمل النور بمستوى علمي لائق

كما نتقدم بالشكر إلى الدكتورة "بلطرش مريم"التي خصصت لنا جزءا من وقتها خدمة للبحث العلمي ؛

كما أشكر موظفي بنك الفلاحة و التنمية الريفية خاصتا السيد "خرفي عبد اللطيف "رئيس مصلحة القروض و السيد"دوفان عبد الغاني"على كل الإرشادات و المعلومات التي لم يبخلو علينا بها ؛

وأتقدم بالشكر إلى كل الأساتذة والعاملين والأصدقاء والصديقات على مستوى

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة.

وأشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بدعوة لي في ظهر الغيب.

الملخص

تهدف هذا الدراسة إلى تحديد مدى تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية، نظرا للأهمية البالغة لها في عملية اتخاذ القرارات من طرف مستخدمي المعلومات المالية بناء على مدى توفرها على الخصائص النوعية المطلوبة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري والمنهج التحليلي في الجانب الميداني، بالاعتماد على أسلوب المقابلة مع موظفي بنك الفلاحة والتنمية والريفية BADR وكالة ورقـلة، وكذا توزيع استمارة استبيانيه على عيّنة من الأكاديميين و المهنيين وممارسي المحاسبة بولاية ورقلة، لجمع المعطيات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V26 من أجل استيضاح الحقائق حول الظاهرة المدروسة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة مفادها أن الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي من لدن المؤسسات المالية والمصرفية يخضع لعدة ضوابط، ضف إلى ذلك المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي التي أتى النظام المحاسبي المالي SCF منذ تطبيقه، سواء لدى المستأجر أو المؤجر حيث ساهمت بشكل أو بآخر في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة، لتوفرها على الخصائص النوعية الملائمة، الموثوقية، القابلية للفهم والقابلية للمقارنة في القوائم المالية، مما يساهم في ترشيد عملية القرارات في بيئة الأعمال الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: إيجار تمويلي، معلومات مالية، قوائم مالية، خصائص نوعية، جودة معلومات مالية، نظام محاسبي مالي.

Abstract

This study aims to determine the extent of the impact of lease accounting on improving the quality of financial information in the Algerian environment, given its great importance in the decision-making process by users of financial information based on the extent to which it has the required qualitative characteristics (relevance and reliability, understandability and comparability), where the descriptive and analytical approach was relied upon in the theoretical aspect and projected on the field aspect by relying on the interview methods with employees of the Bank of Agriculture and Rural Development BADR Ouargla Agency, as well as distributing a questionnaire to a sample of academics, professionals and accounting practitioners in Ouargla State, to collect data and process it using the Statistical Package for Social Sciences SPSS 26 program in order to clarify the facts about the phenomenon studied.

The study concluded with a set of important results that the benefit from financial leasing loans by financial and banking institutions is subject to several controls, and the accounting treatment of financial leasing contracts that the SCF financial accounting system came into effect in 2010, whether for the lessee or the lessor, contributed in one way or another to improving the quality of the financial information provided, as it has qualitative characteristics such as suitability, reliability, understandability and comparability in the financial statements, which contributes to rationalizing the decision-making process in the Algerian business environment.

Keywords: Finance leasing, financial information, financial statements, qualitative characteristics of information, quality of financial information

قائمة المحتويات

البيـــــان	الصفحة
الإهداء	II
شكر وعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الرموز والاختصارات	IX
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية حول الإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية	
المبحث الأول : الإطار النظري للإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية	3
المبحث الثاني : الدراسات السابقة للموضوع	18
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لأثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية	
المبحث الأول: الطريقة و أدوات للدراسة	28
المبحث الثاني : تحليل النتائج ومناقشتها .	36
خاتمة	54
المصادر والمراجع	58
الملاحق	63
الفهرس	77

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
(1–1)	أوجه المقارنة بينIAS17سابقا و IFRS16حاليا	22
(2–1)	أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	42
(1–2)	يوضح توزيع الاستمارات على عينة الدراسة الاستبيانية	48
(2–2)	يوضح مقياس ليكارت الثلاثي المعتمد في الدراسة الاستبيانية	52
(3–2)	يوضح الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	52
(4–2)	معامل الثبات الفاكرونباخ لعينة الدراسة	53
(05–2)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	54
(06–2)	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة	55
(07–2)	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	55
(08–2)	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة	56
(09–2)	يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة	57
(10–02)	نتائج أراء أفراد العينة المستجوبين حول محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي	58
(11–02)	نتائج أراء أفراد العينة حول متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf	60
(12–2)	نتائج مصفوفة الارتباط الخطي	61
(13–02)	نتائج أراء أفراد العينة حول تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية	62
(14–2)	نتائج اختبار kolmogorov–smirnov	65
(15–2)	نتائج اختبارHypothèse nulle	65
(16–2)	نتائج اختبار kolmogorov–smirnovو shapirowilk–	66
(17–2)	نتائج اختبار اللا معلمي Kruskall–Wallis	66

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين البيانات و المعلومات	29
(1 –2)	متغيرات نموذج الدراسة	47
(2–2)	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	54
(3–2)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة	55
(4–2)	يوضح توزيع عينة دراسة حسب الخبرة	55
(5–2)	يوضح توزيع عينة دراسة حسب الوظيفة	56
(6–2)	يوضح توزيع عينة دراسة حسب الهيئة المستخدمة .	57

قائمة الملاحق

الرقم	اسم الملحق	رقم الصفحة
(01)	استمارة أسماء المحكمين	80
(02)	استمارة المقابلة	81
(03)	استمارة الاستبيان	83
(04)	نتائج **SPSS**	87

مقدمة

1.توطئة

مع تطور الأسواق المالية وتنوع المنتجات المالية المتاحة، أصبحت الشركات تبحث عن طرق جديدة لتمويل أصولها و توسيع عملياتها ومن أهم الطرق الحديثة ما يعرف بالإيجار التمويلي، الذي يتيح للشركات استخدام الأصول دون الحاجة إليها مباشرة يتطلب الإيجار التمويلي معاملة محاسبية محددة، حيث يجب تسجيله في القوائم المالية بشكل يعكس الطبيعة الحقيقية للصفقة، و يضم عنصر الملكية في نهاية فترة العقد، هذا النوع من الإيجارات يمثل نموذجا معقدا للتمويل يتطلب فهما دقيقا لمبادئ المحاسبة المالية.

تظهر أهمية محاسبة الإيجار التمويلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير معلومات دقيقة وشفافة حول التزامات الشركة واستخدامها للأصول، بوجود معايير صارمة لتسجيل الإيجار التمويلي، يمكن للشركة تقديم معلومات دقيقة و موثوقة للمستثمرين و الجهات المعنية الأخرى.

لفهم و تحليل محاسبة الإيجار التمويلي يمكن للمستثمرين و المديرين تقييم أداء الشركة بشكل أفضل و اتخاذ القرارات يجب على الشركات تطبيق هذه المحاسبة بدقة لضمان تقديم تقارير مالية موثوقة و مفيدة للمستثمرين و أصحاب المصالح.

2.طرح الإشكالية

و بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية من وجهة نظر الأكاديميين و المهنيين والممارسين بولاية ورقـــــلة ؟

يمكن تفريع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية و هي كالتالي:

- ماهي محددات وضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية؟
- ما واقع تطبيق عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي ؟
- ماهي متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ؟
- فيما يكمن تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية ؟
- هل يوجد فروق ذو دلالة إحصائية لأثر تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية تعزى إلى المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ؟

3.فرضيات الدراسة:

في ضوء العرض السابق لمشكلة البحث المتعلقة بأثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على تحسين جودة المعلومات المالية، يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- **الفرضية الأولى** : توجد عدة محددات وضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي تضعها البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في البيئة الجزائرية.

-**الفرضية الثانية** : يرتكز تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي حول عدة عناصر في المؤسسات محل الدراسة أهمها: السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية و أن يكون إدراج العناصر المحصل عليها في إطار هذه العقود مرتبط مرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال .

– الفرضية الثالثة : من أهم متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حول الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية و منظمة تساعد في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب .

–الفرضية الرابعة : يكمن تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في انعكاس الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك .

–الفرضية الخامسة: توجد فروق ذو دلالة إحصائية لأثر تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية تعزى إلى المعلومات الشخصية لعينة الدراسة.

4.مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

اختيار البحث في الموضوع كان لعدة دوافع ومبررات تتجلي في ما يلي:

1 .تماشي الموضوع مع طبيعة التخصص ، حيث يعتبر من المواضيع التي تدخل في صميم تخصص المحاسبة و التدقيق.

2 .الاهتمام بالمواضيع الحديثة التي تتماشى مع سياسة الدولة في تدعيم المستثمرين والفلاحين .

3 .الرغبة في البحث و الاطلاع على المواضيع الحديثة و استكشاف السياسات المستحدثة في تمويل المستثمرين.

4 .محاولة الربط بين الإيجار التمويلي و جودة المعلومات .

5.أهداف الدراسة وأهميتها:

أ– أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– تقديم إطار مفاهيمي لمتغيري الدراسة (الإيجار التمويلي ، جودة المعلومات)؛

– التعرف على مدى تأثير الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية؛

– الوقوف على واقع الاستثمار و تقنية استخدام الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية ؛

– تقديم توصيات عملية تساهم ايجابيا في توفير المتطلبات الأساسية للإيجار التمويلي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة؛

ب–أهمية الدراسة:

تنبع هذه الدراسة من أهمية تأثير الإيجار التمويلي في تحسين جودة المعلومات المالية و مدى توفرها في القوائم المالية عالية الجودة أي تمتاز بالخصائص النوعية للمعلومات المالية و مدى تقديم نظام المعلومات المالية للقوائم المالية التي تلبي احتياجات المستخدمين لها و تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المالية.

6.حدود الدراسة:

وتشمل مايلي:

أ– الحدود الموضوعية: الدراسة اقتصرت على متغيرين مهمين هما:

– المتغير المستقل: الإيجار التمويلي.

– المتغير التابع: جودة المعلومات المالية .

ب – الحدود المكانية: في الجانب الميداني تم إجراء دراسة استبيانيه من خلال توزيع الاستمارة على عينة من الأكاديميين والمهنيين و الخبراء المحاسبيين، كما قمنا بإجراء مقابلة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية (مع رئيس مصلحة القروض خرفي عبد اللطيف) وكالة ورقلة؛

ج **– الحدود الزمنية:**انجاز الدراسة ككل يتزامن مع السنة الجامعية 2023\2024، تم تخصيص شهر ماي لإجراء الدراسة الميدانية.

7.منهج البحث والأدوات المستخدمة في الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، وكذا اختبار الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي لعقود الإيجار التمويلي و المعلومات المالية بينهما، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اقتصر على منهج التحليلي بحكم استخدام أداة المقابلة والملاحظة وكذا أداة الاستبيان، الذي نسقط عليه ذكر في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة.

8.صعوبات الدراسة:

واجه انجاز هذه المذكرة عدة صعوبات منها:

-قلة المراجع ذات القيمة في موضوع البحث.

-صعوبة توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة.

- عدم تجاوب بعض من أفراد العينة من أجل استرداد استمارات الاستبانة.

9.هيكل البحث:

تم من أجل الإجابة على الإشكالية وتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين مسبوقان بمقدمة وملحقان بخاتمة وهي كما يلي:

-الفصل الأول: يتعلق بالأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة ويتضمن مبحثي، في المبحث الأول عقود الاتجار التمويلي و المعلومات المالية ، أما المبحث الثاني تناول الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة؛

-أما الفصل الثاني: فهو عبارة عن دراسة ميدانية لعينة من المهنيين و الأكاديميين والممارسين بولاية ورقـــــلة باستخدام مجموعة من الأساليب كالمقابلة والملاحظة و الاستبيان لجمع إجابات عينة الدراسة وتحليلها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الإيجار التمويلي و جودة المعلومات المالية

تمهيد

مع تطور الأسواق المالية وتنوع المنتجات المالية المتاحة، أصبحت الشركات تبحث عن طرق جديدة لتمويل أصولها وتوسيع عملياتها، واحدة من الطرق الشائعة المتبعة هي الإيجار التمويلي، الذي يتيح للشركات استخدام الأصول دون الحاجة إلى شرائها مباشرة. يتطلب الإيجار التمويلي معاملة محاسبية محددة، حيث يجب أن يتم تسجيله في القوائم المالية بشكل يعكس الطبيعة الحقيقية للصفقة، ويتضمن عنصر الملكية في نهاية فترة العقد. هذا النوع من الإيجارات يمثل نموذجًا معقدًا للتمويل يتطلب فهمًا دقيقًا لمبادئ المحاسبة المالية.

المبحث الأول:الإطار النظري للإيجار التمويلي و جودة المعلومات المالية

يستعرض هذا المبحث الإطار العام للإيجار التمويلي من جهة، والتعرف على جودة المعلومات المالية من جهة أخرى .

المطلب الأول: ماهية الإيجار التمويلي

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الإيجار التمويلي

أولا:مفهوم الإيجار التمويلي: لقد تعددت التعاريف بخصوص عقود الإيجار التمويلي نذكر منها:

1. **مفهوم عقد الإيجار التمويلي طبقا للمعيار المحاسبي رقم IAS 17:**

طبقا للمعيار المحاسبي الدولي السابع عشر يعرف عقد الإيجار على أنه ترتيب ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل لفترة زمنية متفق عليها مقابل دفعة أو سلسلة دفعات تستحق على المستأجر[1]

2. **مفهوم عقد الإيجار التمويلي طبقا للنظام المحاسبي المالي:**

عقد الإيجار هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محدودة، عن حق استعمال أصل مقابل دفعة واحدة أو مجموعة دفعات.[2]

3. **التعريف الثالث:**

هو نظام تمويلي يقوم فيه المؤجر بإيجار أصل رأسمالي على المستأجر بحيث يتملك المستأجر منفعة الأصل طيلة مدة الإجارة مقابل دفعات ايجارية دورية ،مع احتفاظ المؤجر لملكية الأصل و حتى نهاية العقد، ويكون للمستأجر حق تملك الأصل عند نهاية مدة الإيجار.[3]

4. **التعريف الرابع:** من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن:

التأجير التمويلي هو عقد اتفاق بين المؤجر و المستأجر و الذي يمنح الحق للمستأجر في استخدام أصل معين مملوك للمؤجر خلال فترة محددة، مقابل دفعات تستحق على المستأجر، و في نهاية العقد يكون للمستأجر حق تملك الأصل.

ثانيا :خصائص الإيجار التمويلي

في ضوء ما سبق فإنه التأجير التمويلي عبارة عن نشاط تمويلي لشراء معدات أو أصول رأسمالية بغرض التأجير ،و فيه يقوم المؤجر بتمويل شراء أصول محددة و مطلوبة بمعرفة شركة أو مؤسسة (المستأجر) و تؤجر إليه بعقد طويل الأجل غير قابل لإلغاء بحيث تغطي الدفعات الإيجازية خلال فترة التعاقد ولا يتحمل المؤجر أية تكاليف للصيانة أو الإصلاح أو الضرائب أو غيرها و يتحملها جميعا

[1].عبد الرزاق خليل، عبيدي نعيمة، **مداخلة قرض الإيجار في ضل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي**، المركز الجامعي بالوادي، يوم 17جانفي2010.

[2]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الموافق ل28ربيع الأول عام1430، الموافق ل25مارس2009ص19.

[3]3 يوسف الشبيلي، **دور عقد الإيجار التمويلي (دراسة شرعية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي)**،الموافق ل2-4/محرم1431، الموافق ل19-21/ديسمبر 2009.

المستأجر، بل قد يشترط أن يبرم المستأجر عقد صيانة مع الشركة الصانعة أو الموردة للمعدات لضمان استمرار كفاءة و صلاحية المعدات للتشغيل .

و قد يتاح للمستأجر فرصة الشراء الاختياري للمعدات في نهاية عقد التأجير، و عادة ما تكون قيمة الإيجار في الفترات اللاحقة منخفضة جدا و ذلك لإعطاء الفرصة للمستأجر للاستفادة من الأصل الذي سدد الجزء الأعظم من تكاليفه عن طريق الدفعات الايجارية في الدفعة الأولى، و إذا لم يستعمل المستأجر أيا من الخيارين المذكورين فإنه يعيد الأصل إلى المؤجر .[1]

الفرع الثاني: أنواع وأهمية الإيجار التمويلي

أولا:أنواع الإيجار التمويلي

هناك عدة أنواع الإيجار التمويلي نذكر منها :

أ–تأجير العقارات: والأغلب في هذا النوع يكون تمويل طويل الأجل، أي تزيد مدة الإيجار فيه على خمس سنوات و يتم تسجيلها في الميزانية كأصول و التزامات ،و يكون المستأجر مسؤولا عن الحفاظ على الأصل التأمين عليه.

ب_تأجير المنقولات كالمركبات و المعدات و الأجهزة و نحوها: والأغلب في هذا النوع أن يكون تمويلا متوسط الأجل أي من سنة إلى خمس سنوات، و عادة ما يتم تسجيلها خارج الميزانية العمومية و يكون المؤجر مسؤولا عن صيانة الأصول و تأمينها.[2]

ثانيا: أهمية الإيجار التمويلي

لقد تزايدت أهمية التأجير و استئجار المعدات والأدوات لأغراض إنتاجية في الوقت الحاضر في العالم المتقدم خلال فترة قصيرة من الزمن المتقدم ويستمد أهميته بالنسبة للشركات المؤجرة من جهة فهي تستطيع أن تؤجر المعدات و الأجهزة التي تحتاجها الشركات و المؤسسات بشكل أسهل بكثير من بيعها بحيث يضمن للشركات المؤجرة الحصول على تدفق نقدي مستمر طوال الحياة الإنتاجية للمعدات أو العمر الاقتصادي المتفق عليه مع الشركة المستأجرة كما يضمن لها أيضا الحصول على تكلفة هذه الآلات بالإضافة إلى تحقيق عائد مناسب لها،إذا فهو يضمن تسويق و تصريف المعدات الضخمة ذات التكلفة العالية بالنسبة لمنتجيها ،أما بالنسبة للمستأجر فالتأجير يمثل خدمة معقولة بالنسبة له إذ يستطيع عن طريق الحصول على المعدات التي يحتاجها دون اللجوء إلى تحمل أعباء مالية ضخمة خلال فترة محدودة من الزمن و إنما يقوم بإستخدام المعدات المتفق عليها مقابل أقساط تتضمن جزء من تكلفتها بالإضافة إلى العائد .[3]

---

[1].منير سالم،.عبد الله سالم، م.محمود فهمي، **التأجير التمويلي الجوانب القانونية و المحاسبية و التنظيمية**، دار النهضة العربية–مصر،18 مارس 2012.

[2] .يوسف بن عبد الله الشبيلي، **التأجير التمويلي دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي**، قسم فقه المعاملات، 11 يناير 2001.

[3] نضال العبيد،"التوجيه المحاسبي لتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية "، مجلة جامعة دمشق، المجاد 16،العدد الأول،2000،ص120.

الفرع الثالث:عقود الإيجار التمويلي على المعايير المحاسبية الدولية

أحد المصادر الشائعة لتمويل منشآت الأعمال هو عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية، وفي حين يتم رسملة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول، نجد أن الإيجارات التشغيلية تترك كليا خارج الميزانية وبالتالي لا تكون الأصول والخصوم المرتبطة بها واضحة للأطراف الأخرى من المستخدمين ، وعلى ذلك انتقد معيار الإيجاز IAS 17 بأنه لا يقدم الرؤية العادلة حول الوضع المالي للشركة مما دفع كلا من الـ IASB والـ FASB إلى التعاون في المشروع المشترك الذي يطالب برسملة كل عقود الإيجار وهذا هو جوهر مسودة الإصدار الأخيرة)2013/ ,2015(Hagar.[1]

جدول رقم (1–1) أوجه المقارنة بينIAS17سابقا و IFRS16حاليا

وجه المقارنة	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية Ifrs16	معيار المحاسبة الدولي IAS17
مفهوم العقود الايجارية	يركز المعيار الجديد في تعريف العقود الايجارية على مفهوم السيطرة فان التعاقد الايجارى لا يتم إلا في حاله ما إذا كان للمستأجر الحق في السيطرة على استخدامات الأصل فضلا عن الانتفاع بالمنافع الاقتصادية لهذا الأصل	يتم التعاقد الإيجاري عندما يؤل للمستأجر كل منافع الأصل حتى و أن كان للمستأجر حق السيطرة عليه و يعني ذلك إن بعض المعاملات و التي يتم معالجتها حاليا في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 17على أنها تعاقدات إيجاريه سوف تخرج عن نطاق المعيار الجديد منها على سبيل المثال Power Purchasing Arrangements)
تصنيف العقود الايجارية	وضع نموذج محاسبي واحد للمحاسبة عن كافه العقود الايجاريه باعتبارها عقود ايجارية تمويلية.	المحاسبة عن العقود الايجاريه في الدفاتر الخاصة بالمستأجر تصنف العقود الايجاريه إلى عقود إيجارية تشغيلية و أخرى تمويلية
متطلبات العرض بقائمة الدخل	تشمل قائمة الدخل وفقا لمتطلبات المعيار الدولي التقارير المالية رقم 16على كل مما يلي 1إهتلاك الأصل المستأجر Right of Use Asset Depreciation 2الالتزام الايجاري بإتباع طريقه معدل الفائدة الفعلية Effective Interest Rate Méthode) 3الأقساط الايجارية المتغيرة و التي لا تعد جزءا من الالتزام الايجاري و هي تلك التي لا تعتمد	تشمل قائمة الدخل وفقا المتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم17 كل مما يلي: 1. بالنسبة للعقود الايجاريه التشغيلية الأقساط الايجاريه (للعقود الايجاري) محسوبا وفقا لطريقه(القسط الثابت) 2 .بالنسبة للعقود الايجاريه التمويلية 3.إهلاك الأصل لمستأجر الالتزام الايجاري بإتباع طريقه معدلا لفائدة الفعلية

1/ .أمال محمد محمد عوض،"**تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبة للعقود الايجارية على تحسين جودة التقارير المالية**" معهد القاهرة العالي للهندسة وعلوم الحاسب و الإدارة.

	على مؤشر أو معدل	

المصدر:.أمال محمد محمد عوض"تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الايجارية على تحسين جودة التقارير المالية"

الفرع الرابع :محاسبة عقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي

يعني عقد الإيجار البسيط كل عقد إيجار آخر غير عقد إيجار التمويل. وتصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل أو عقد إيجار بسيط أمر يتوقف على واقع المعاملة التجارية (الصفقة) بدلا من شكل العقد أو صيغته والأمثلة عن الوضعية التي من المفروض أن تؤدي إلى تصنيف عقد إيجار كعقد إيجار تمويل تتمثل فيما يلي:[1]

-ملكية الأصل محولة إلى المستأجر بعد انقضاء مدة الإيجار؛

-عقد الإيجار .يمنح المستأجر خيار شراء الأصل بسعر يقل بصورة كافية عن قيمته الحقيقية في التاريخ الذي يمكن فيه ممارسة حق الخيار، حتى يكون هناك تيقن معقول باستعمال هذا الحق في التاريخ الذي يمكن فيه تحقيق هذا الخيار ؛

-مدة عقد الإيجار تغطي الجزء الأكبر من مدة الحياة الاقتصادية للأصل ذاته إذا ما لم يكن هناك تحويل للملكية؛

-في بداية عقد الإيجار قيمة المدفوعات الدنيا المحينة بمقتضى هذا الإيجار ترتفع على الأقل إلى شبه كامل القيمة الحقيقية للأصل المؤجر؛

-الأصول المستأجرة ذات طبيعة خاصة ولا يستعملها إلا المستأجر دون أن يدخل عليها تعديلات كبيرة؛

-عقود إيجار الأراضي التي لا تؤدي إلى نق الملكية إلى المستأجر بعد مدة الإيجار، لا يمكن أن تشكل عقود إيجار تمويل، والمدفوعات الأصلية التي يحتمل القيام بها بمقتضى هذه العقود تمثل إيجارات مسبقة أعباء مدرجة في الحسابات مسبقا تمتلك على مدى عقد الإيجار طبقا للمنافع المكتسبة ؛

-عند المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للملك المؤجر، فإن الدين المتشكل من الحسابات الدائنة على عقود إيجار التمويل، وفي مقابل الديون الناتجة عن اقتناء هذا الملك (تكلفة الاقتناء) التي تشتمل أيضا على المصاريف الأولية المباشرة المرتبطة بالتفاوض على العقد و وضعه موضع تنفيذ ؛

-عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر يدرج الدين ضمن الحسابات بالمبلغ الذي يساوي القيمة الحقيقية للملك طبقا للمبادئ التي يعتمدها الكيان بالنسبة لمبيعاته النافذة (الإثبات المتزامن للدين والبيع)،وعليه، فإن الخسائر أو الأرباح الناتجة عن المبيعات تدرج في حسابات نتيجة السنة المالية. لكن إذا كانت نسب فائدة عقد الإيجار متدنية بصورة اصطناعية، فإن الربح الناتج عن البيع يجب أن

[1]. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، الموافق ل28ربيع الأول عام1430، الموافق ل25مارس2009ص19.

يكون محدودا بما كان يقف عنده لو كان الإيجار مبرما على أساس نسبة الفائدة المعمول بها في السوق تثبت المصاريف الأصلية المباشرة التي التزم بها المؤجر من أجل التفاوض على العقد و وضعه موضع التنفيذ كأعباء في تاريخ إبرام العقد.

_تدرج الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المستأجر كليهما بالتمييز :

-الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم نسبة مردود دوري ثابت للاستثمار الصافي ؛

-تسديد المستحقات الرئيسية ؛

-يكون الأصل المستأجر موضع اهتلاك في حسابات المستأجر حسب القواعد العامة التي تخص التثبيتات. وإذا لم يكن هناك يقين معقول بأن يعدو المستأجر مالكا للأصل عند نهاية عقد الإيجار، فإن الأصل يجب أن يهتلك كلية على أقصر مدة لهذا العقد ومدته النفعية؛

-يدرج في الحسابات عقد التنازل المقترن بعقد الإيجار التمويلي كما لو كان الأمر لا يعني إلا معاملة تجارية واحدة، وكل فائض كمنتوجات التنازل بالمقارنة إلى القيمة المحاسبية لدى المستأجر لا يسجل كمنتوجات في تاريخ إبرام العقدين بل يوزع على مدى مدة عقد الإيجار.

بالنسبة للمستأجر بمجرد ما يدخل الأصل تحت مراقبة المستأجر يسجل :

		ـــــــــــــــ ××××/××/×× ـــــــــــــــ		
2x		ح/التثبيتات	××××	
	167	ح/الديون المرتبة على عقد الإيجار		××××
		تمويل دخول الملك تحت مراقبة المستأجر		

كما أن دفعات الإيجار المسددة إضافة الفوائد تسجل كما يلي :

		ـــــ12/31/ ن ـــــــ		
167		ح/الديون المترتبة عن عقد إيجار تمويلي	××××	
661		ح/أعباء الفوائد	××××	
44566		الرسم على القيمة المضافة	××××	
	512	ح/البنك		××××
	53	ح/الصندوق		××××
		تسديد الدفعة في نهاية المدة		

إضافة إلى ذلك يجب أن يهتلك الأصل المستأجر على مدى عمره الإنتاجي الافتراضي :

		12/31/ ن		
681		ح/مخصصات الاهتلاك	××××	
	281	ح/اهتلاك التثبيتات العينية		××××
		تسجيل مخصص الاهتلاك لسنة ن.....		

ملاحظة : إذا قرر المستأجر الاحتفاظ بالأصل،و كان عليه أن يدفع لذالك استحقاقا أخيرا يوافق تعاقديا رفع خيار الشراء، مبلغ هذا الاستحقاق الأخير يجب أن يوافق رصيد حساب الديون عن عقد الإيجار، ويأتي تسديد هذا الاستحقاق لتصفية هذا الحساب الخاص بالدين

		×× /×× /××		
167		ح/الديون المترتبة عن عقد إيجار تمويلي	××××	
	512او53	ح/البنك		××××
		تسديد دفعة خيار الشراء		

إذا لم يرفع المستأجر خيار الشراء فان الأصل يعود إلى المؤجر و يتم إخراجه من أصول المستأجر ،و هذا الخروج عديم القيمة ينبغي أن لا يحدث عنه فائض قيمة أو ناقص قيمة للمستأجر لان مدة الامتلاك هي نفسها مدة الإيجار ،و في هده الحالة يسجل كالتالي:

		×× /×× /××		
167		ح/الديون المترتبة تمويل	×××	
	78	ح/الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات		×××
		إلغاء خيار الشراء للأصل المستأجر عند نهاية العقد		

بالنسبة للمؤجر: يظهر مبلغ الأصل الموضوع موضع إيجار تمويل لدى المؤجر في الأصول ضمن حساب القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد الإيجار التمويلي, وليس في حساب التثبيتات العينية حتى لو أحتفظ المؤجر بملكية الأصل على الصعيد القانوني وذلك كما يلي :

		ـــــــــ ××/××/×× ـــــــــــ		
274		ح/القروض والحسابات الدائنة المترتبة عن عقد إيجار تمويلي	×××	
	512	ح/البنك		×××
	53	ح/الصندوق		×××
		تقديم أصل في إطار قرض الإيجار التمويلي		

الدفعات التي يستلمها المؤجر من المستأجر تكون محل إدراج في حسابات المؤجر كما يلي :

		ـــــ12/31/ ن ـــــــ		
512		ح/البنك	×××	
	763	ح/عائدات الحسابات الدائنة		×××
	274	ح/ القروض والحسابات الدائنة عن إيجار التمويل		×××
		تسديد دفعة الإيجار التمويلي		

عند انتهاء العقد, إذا احتفظ المستأجر بالأصل ودفع مبلغ استحقاق الأخير الموافق لرفع خيار الشراء فإن هذا الدافع يجب أن يوافق لدى المؤجر رصيد حساب الدين الدائن للمعني , ويأتي بتالي لتصفية هذا الحساب .

		ـــــــــ ××/××/×× ـــــــــــ		
512		ح/البنك	×××	
	274	ح/ القروض والحسابات الدائنة عن إيجار التمويل		×××
		تسديد دفعة خيار الشراء		

أما إذا عاد المستأجر الأصل إلى المؤجر فإن المؤجر يسجل الأصل المستعاد ضمن أصوله في حساب المخزون أو في استثماراته قصد الانتفاع به أو تأجيره بمبلغ خيار الشراء الغير مدفوع وهو المبلغ الذي يجب أن يوافق رصيد الدين الدائن الذي يبقى مستحقا من المستأجر.[1]

[1].مرادسي شوقي،"**محاضرات بجامعة أم البواقي،محاسبة عقود الإيجار التمويلي**"،ص من، 8،9،10،11،12

		ــــــــــ xx/xx/xx ــــــــــ		
2X		ح/التثبيتات	×××	
3X		ح/المخزونات		×××
	274	ح/ القروض والحسابات الدائنة عن إيجار التمويل		
		إرجاع الأصل المؤجر وإلغاء خيار الشراء		

المطلب الثاني : مفهوم المعلومة المحاسبية

للمعلومة عدة مفاهيم يمكن تبيانها فيما يأتي؛

الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية و المالية:

تعتبر القوائم المالية للمؤسسة مصدر لأي نوع من المعلومات سواء كانت محاسبية أو مالية أو في شكل بيانات، بحيث تنتج المعلومات المحاسبية بعد معالجة المدخلات من البيانات بتفسيرها و إعطائها معنى و هدف ليتم إيصالها إلى الجهات المختلفة في بيئة الأعمال المحيطة بالمؤسسة. في حين المعلومات المالية يمكن أن تكون محاسبية أو غير محاسبية، و بالتالي يمكن القول أن المعلومات المالية تضم في طياتها المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي بالإضافة إلى معلومات أخرى[1]. و من الأحسن استخدام مصطلح المعلومات المالية دون المحاسبية لأن النظام في حد ذاته يقدم معلومات مالية.

يقصد بالمعلومة المالية "مجموعة من الأحداث و المعاملات التي تمت معالجتها و عرضها من قبل المؤسسة حيث ت وفر و تعرض المؤسسات هذه المعلومات في القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المطبق و معايير المحاسبة الدولية"[2].

"المعلومة المالية هي تلك المعلومة ذات المصادر المختلفة و التي تشكل المادة الحية التي يمكن التعامل معها تحليلا و تفسير و شرحا و وصفا لمعالجتها و إخراجها في شكل معلومات تمثل المعطيات التي تفيد في عملية اتخاذ القرارات"[3].

كما تعني: "كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا"[1].

---

1. ثامر بن صوشة،"**الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية "–دراسة حالة بورصة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

2-Badiaa AMARI, **la production de l'information comptable**: **Enjeux et contraintes pour l'entreprise**, .41 : Revue algerienne d'économie et gestion, Vol.9 N^0 1, 2016, p:24. 5108/5101،

3- أحمد زغدار، نعيمة مخلوفي ،**أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**، مجلة المؤسسة، العدد: 3، 5103، ص: .012

لقد ركز المفهوم الأول على فكرة أن المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية تعرض وفق النظام المحاسبي المطبق و معايير المحاسبة الدولية. و لكن ما يعاب على المفهوم الأول و الثالث عدم تطرقهما لفائدة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات، على عكس المفهوم الثاني الذي اعتبر أن المعلومات المالية هي أساس اتخاذ القرارات.

و زيادة على ما احتواه المفهوم الأول و الثاني، ركز المفهوم الثالث على دور نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج و توفير المعلومات المالية.

استنادا إلى المفاهيم المذكورة سابقا يمكن استنتاج التعريف التالي:

المعلومة المالية هي بيانات تمت معالجتها (إدخالها تخزينها، تسجيلها، تصنيفها) و إخراجها في شكل قوائم مالية تلبي احتياجات مستخدميها و تفيد في اتخاذ القرارات ، أي هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

الشكل رقم(1-1) : العلاقة بين البيانات و المعلومات

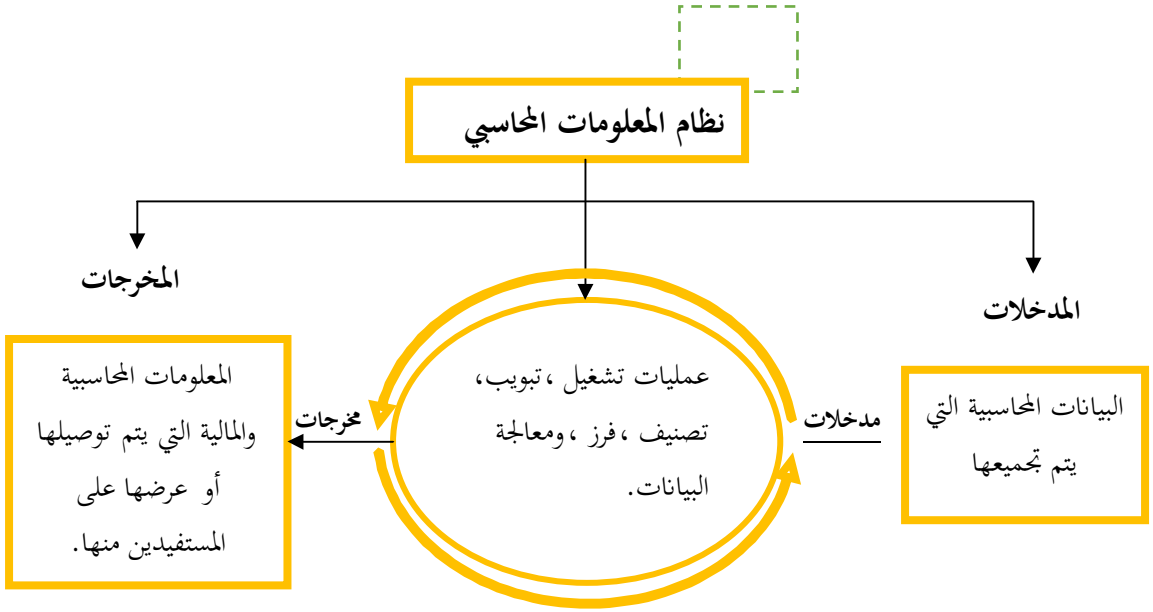

المصدر: خرشيش فاتح " **دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية**، جامعة 8ماي 1945 قالمة قسم علوم التسيير 2016 ص45.

1- زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة ،**تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،5101، ص: 412.

الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي:

يعد البيان رقم (2) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1980) بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" من أهم الدراسات التي حددت الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية، حيث اعتمدت في تحديد هذه الخصائص على دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) بعنوان "بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" والبيان رقم 4() الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بعنوان "المفاهيم الأساسية والمبادئ المحاسبية التي تحكم إعداد القوائم المالية لمؤسسات الأعمال"، بالإضافة إلى اعتمادها على دراسة لجنة تروبلود (TRUEBLOOD) بعنوان: "أهداف القوائم المالية" الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.

حيث تم تقسيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة متدرجة، بدءا بالخصائص الرئيسية ومن ثم الخصائص الثانوية مع إبراز أهم قيدين على هذه الخصائص، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

اولا:الخصائص الرئيسية:

تضم الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية خاصيتي الموثوقية والملائمة، مع وجود بعض العناصر التي تحقق هذه الخصائص كما يلي:

1. **الموثوقية:** لكي تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية يجب أن تتوافر على الخصائص التالية:

أ – **التمثيل الصادق:** تكون المعلومات المحاسبية موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول[1] فعلى سبيل المثال، يجب أن يمثل بيان المركز المالي بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها أصول والتزامات وحق ملكية للمؤسسة بتاريخ وضع التقرير وفقا لمقاييس الاعتراف، حيث أنه معظم المعلومات المالية تكون عرضة لبعض المخاطر كونها أدنى من التمثيل الصادق الذي من المفروض أن تبينه، وهذا ليس بسبب التحيز ولكن بسبب الصعوبات الكامنة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل القياس والعرض لإيصال الرسائل التي تنسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث[2]؛

ب –**تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني:** إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني، وحتى تمثل المعلومات العمليات والأحداث الأخرى تمثيلا صادقا فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المؤسسة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها تمرير ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، بينما تبقى المؤسسة تحصل على الفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل عن طريق اتفاقيات تضمن ذلك، فاعتبار العملية عملية بيع في هذه الحالة لا يمثل بصدق العملية التي تمت[3]؛

ج – **الحياد:** إن أهداف التقرير المالي تلبي احتياجات العديد من مستخدمي المعلومات الذين لديهم مصالح متباينة، وخاصة أنه لا توجد نتائج محددة مسبقا تناسب كل مستخدم، فالمعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز. ولا تعتبر المعلومات المالية محايدة إلا إذا كانت طريقة اختيار وعرض المعلومات تؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم لأجل تحقيق نتيجة محددة سلفا[4]. وعليه، لتكون المعلومات محايدة ينبغي أن يتم الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح تلك التي تكون أكثر فاعلية في إنتاج المعلومات الملائمة والموثوقة، مع ضرورة الإلمام بالحدث المراد عرضه من خلال توفير التفاصيل اللازمة وعدم إهمال تسجيل البيانات الأساسية، مع عدم إغفال أي جزء من الأحداث الهامة عند إعداد القوائم المالية. بالإضافة إلى عدم المغالاة في عملية تقدير الأصول والخصوم ؛

د –**الحيطة والحذر:** يقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل من الالتزامات والمصروفات. بمعنى أن ممارسة الحيطة والحذر لا تعني خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تحقق خاصية الموثوقية[5]؛

هـ –**الاكتمال:** حتى تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية ذات مصداقية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، ويمكن أن تصبح القوائم المالية غير موثوقة وغير ملائمة إذا ما تم حذف أي معلومات يمكن أن تجعلها خاطئة أو مظللة؛

2. **الملائمة:** تعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله إذا ساعدت المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة[6]. وتعرف ملائمة المعلومات على أنها: " تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وترتبط الملائمة بطبيعتها وبأهميتها النسبية[7]؛

من جهة أخرى يمكن تعريفها على أنها: " المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية"[8].

ثانيا:الخصائص الثانوية: وهي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة اكبر للمعلومات و لعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الرئيسية التي سبق ذكرها و تتلخص هذه الخصائص في ما يلي:[1]

[1] مسعودة كربوع، "**أهمية المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية** "، دراسة حالة عينة من مستخدمي القوائم المالية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2020، ص10.

1-**القابلية للفهم**: حسب iasc من بين الصفات الأساسية الواجب توافرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هو أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها ,كما يفترض أن تكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذالك ،ويجب التنويه هنا إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهمها، ووفق FASB: ينبغي أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفهومة لأولئك الذين لهم فهم معقول حول الأعمال و الأنشطة الاقتصادية.

أن خاصية قابلة المعلومات للفهم و الاستفادة تعتمد أساسا على مؤشرين مهمين هما:

-درجة الوضوح و البساطة في عرض المعلومات؛

-مستوى الوعي و الإدراك والفهم لدى مستخدمي تلك المعلومات؛

ولكي تكون المعلومات ذات فائدة ملموسة لا بد من توفر التجانس بين هاذين الشرطين لتحقيق الاستفادة والتأثير على متخذ القرار, ففي الوقت الذي يتطلب النزول في الشرط الأول، ويستلزم المر في نفس الوقت الارتقاء بالشرط الثاني لتحقيق التوازن وبالتالي تصبح المعلومات متمتعة بخاصية قابليتها للفهم والاستفادة.

2- القابلية للمقارنة :ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشئات المماثلة في نفس الصناعة ,فذالك يزيد من فائدة المعلومات, لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشئة المعنية مقارنة بالمنشئات المماثلة .

الفرع الثالث: ماهية جودة المعلومات المالية :

1-مفهوم جودة المعلومات المالية:

يعتبر مصطلح جودة المعلومات المالية من المفاهيم التي لم يتفق الباحثون على تعريف موحد لها، بالرغم من تعدد الدارسات المتعلقة بهذا الموضوع، حيث أن كل دارسة اعتمدت على مدخل معين في تحديدها لمفهوم جودة المعلومات، و فيما يلي أهم المفاهيم المتعلقة بجودة المعلومات المالية.

يقصد بجودة المعلومات المالية بأنها "المعلومات الملائمة التي تم إعدادها لتلبي احتياجات مستخدميها في الوقت المناسب في ضوء التزام الشركة بالمعايير المحاسبية و التشريعات القانونية التي تحكم الممارسة العملية"[1].

حسب هذا المفهوم تعتمد جودة المعلومات على ملائمة المعلومات المالية لاحتياجات مستخدميها و توفرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات، واعتمادها على المعايير المحاسبية الدولية، و يقصد بمفهوم جودة المعلومات أيضا «تلك الخصائص التي يجب

1- مجدي مليحي عبد الحكيم مليحي ،**أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية –دراسة نظرية تطبيقية–**، جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية، مقترح بحثي رقم 0692/60/9061، ص:8.

أن تتسم بها المعلومات المالية المفيدة. كما أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط بل يتعداها على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)"[1].

ركز هذا المفهوم على فكرة أن جودة المعلومات تتحقق بتوفر مجموعة من الخصائص المفيدة للمعلومات المالية، و بتوفر خصائص أخرى متعلقة بمستخدمي المعلومات المالية.

كما تعني "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية و ما تحققه من منفعة للمستخدمين و أن تخلوا من التحريف و التضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية و الرقابية و المهنية والفنية بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها"[2].

2-معايير جودة المعلومات المالية (معايير قانونية، رقابية، مهنية و فنية)

-معايير قانونية: تسعى العديد من المنظمات والهيئات المهنية الدولية لتطوير معايير لجودة المعلومات المالية المتضمنة في التقارير و القوائم المالية مع ضرورة تحقيق الالتزام بهذه المعايير، و ذلك من خلال سن تشريعات و قوانين واضحة ومنظمة لعمل المؤسسات، كما يجب توفر هيكل تنظيمي يسمح بضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تفرض على المؤسسات ضرورة الإفصاح الكافي عن أدائها[3].

-معايير رقابية: تعتبر الرقابة أحد أهم مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة و المستثمرين، و يتوقف نجاح الرقابة على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من المراجعين)الداخليين و الخارجيين(و لجان المراجعة و كذلك دور أجهزة الرقابة المالية و الإدارية و المساهمين و الأطراف ذات العلاقة في تنظيم المعالجة المالية، وفي تقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري، و مدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة. و تهتم المعايير الرقابية بفحص وتقييم مدى التزام المؤسسات بالإجراءات التي من شأنها رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية[4].

-معايير مهنية: تهتم الهيئات و المنظمات المحاسبية المهنية بإعداد معايير للمحاسبة و للمراجعة (التدقيق) لتنظيم الممارسات المحاسبية، إن اعتماد هذه المعايير سيؤدي إلى إعداد تقارير و قوائم مالية ذات جودة عالية[5]. و تتمثل المعايير المهنية في معايير (IAS/IFRS) و معايير (IAS).

-معايير فنية: وتتضمن الملائمة و الثقة وما تشتمل عليه من خصائص فرعية. إن توفر المعايير الفنية يساهم في تحسين جودة المعلومات

1. ريمة المناع، مولود لعرابة ،**أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي** ،مجلة دراسات اقتصادية، العدد:69،

2. علي بن قطيب، السعيد قاسمي ، **دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات-دراسة ميدانية لعينةمن الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت-**، مجلة الباحث، العدد: 90، 0690، ص: 60.

3. جمعة هوام، نوال لعشوري ،**دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة)واقع، رهانات وآفاق(، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 7 و 8 ديسمبر 0696، ص:98.

4. جمعة هوام، نوال لعشوري، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

5. جمعة هوام، نوال لعشوري، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

المالية وجودة التقارير و القوائم المالية المتضمنة لهذه المعلومات، مما يزيد ثقة المساهمين و المستثمرين وجميع الأطراف الداخلية و الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة، و قد توجهت المنظمات و الهيئات المحاسبية الدولية وعلى أرسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير و ضبط الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية

العوامل المؤثرة على جودة المعلومات المحاسبية: نذكر منها :[1]

1. تعدد الجهات الرقابية على المعلومات المحاسبية واختلاف قوة الإلزام:

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية جري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة وكانت كالهيئة في كل من الدول الصناعية تضع القواعد المحاسبية الخاصة بما والتي ترى أنها تتلاءم مع مفاهيمها المحاسبية، وقد بقي اصطلاح هذه القواعد المتعارف عليها كتعبير فني عند المحاسبين ومدققي الحسابات مفهوما يشمل كل ما هو متفق عليه ي علم المحاسبة ومقبول من المؤسسات حتى ولو اختلفت في معالجة.

2. تأثير الإدارة:

وتتمثل في المرونة المتاحة أمام الإدارة في الاختيارين السياسات المحاسبية المتاحة، وعمل التقديرات وقد تكون دافع المحاسبية، إلى جانب هيكلة العمليات لإتباع طريقة معينة في معالجة بعض البنود المحاسبية،لإساءة استغلالها لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب أصحاب المصالح وهو ما يقلل من جودة المعلومات المحاسبية .

3. تأثير الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية:

يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه عبارة عن عرض للمعلومات الهامة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المؤسسة على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرتها على تسديد التزاماتها، وهذا ما يعبر عن الملائمة والتي يقصد بها درجة السهولة ي عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، ، ويمكن فهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط ثم مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بهاو المصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءها واستطاعة المستثمر فهمها و استيعابها

[1] هاشم فوزي، العبادي العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي (الإصدار 1)**، عمان، الأردن، دارصفاء للنشر والتوزيع، (2012)، ص 48.

المطلب الرابع: تأثير محاسبة الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية[1]

الفرع الأول : محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية:

أن الاعتراف عن الأصل المستأجر بصافي القيمة المسجلة في تاريخ الميزانية يزيد في مصداقية القوائم المالية، وأن عدم حصول المستأجر على حق ملكية الأصل وحصوله على مكاسب وخسائر هذا الأصل تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن إلغاء المستأجر لعقد الإيجار التمويلي وتحمله لخسارة المؤجر المتعلقة بالإلغاء تؤثر على مصداقية القوائم المالية،وان تحمل المستأجر للمكاسب أو الخسائر من التقلبات في القيمة العادلة للأصل المتبقي قد يؤثر على مصداقية القوائم المالية، وأن الإيجار لفترة ثانية بإيجار أقل من الإيجار السائد في السوق قد تؤثر في مصداقية القوائم المالية، وأن انخفاض قيمة الأصل في الإيجار التمويلي لها تأثير على مصداقية القوائم المالية.

الفرع الثاني: محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية:

إن الاعتراف بكامل المبلغ الأصل في الميزانية يعد مناسب في القوائم المالية، وأن عدم الاعتراف على المطلوبات للأصل في القوائم المالية على أنها خصوم من الأصل المستأجر تكون غير مناسبة في عملية اتخاذ القرار، وأن التكاليف المباشرة الأولية يتم الاعتراف بها ضمن مبلغ الأصل المستأجر تزيد في ملائمة القوائم المالية، و أن عدم الاعتراف بانخفاض قيمة الأصل المستأجر تؤثر في ملائمة القوائم المالية، وتسجيل اهتلاك الأصل المستأجر كبقية الكيانات الموجودة داخل المؤسسة لا يؤثر ذلك على الملائمة في القوائم المالية.

الفرع الثالث : محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية:

أن مستخدمو القوائم المالية ليسوا على دراية بمحاسبة الإيجار التمويلي، وأن يستطيع مستخدمو القوائم المالية الذي لديهم مستوى معقول من الدراية والفهم المحاسبية و الاستفادة من مخرجات النظام المحاسبي، وان سهولة التعامل مع القوائم لعدم وجود تعقيدات في محاسبة الإيجار التمويلي.

الفرع الرابع: محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة:

يستفيد مستخدمو القوائم المالية من الاعتراف عن القيمة الحالية للأصل المستأجر في إعداد المقارنة للقوائم المالية، وأن

الاعتراف عن الإيجارات المحتملة المعترف بها في الدخل للفترة ليس لها تأثير في إعداد المقارنة للقوائم المالية، وأن الاعتراف عن إجمالي الدفعات الإيجار وقيمتها الحالية لكل فترة زمنية معينة تؤثر في قابلية مقارنة القوائم المالية، وأن المدة التي يهتلك فيها الأصل مساوية إلى مدة عقد الإيجار التمويلي، ليس لها تأثير في مقارنة القوائم المالية.

---

[1] شتيوي طارق، **أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية –دراسة لعينة من محاسبين ومحافظي الحسابات ومدققي الحسابات**– شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعية، 2010/2011،ص، 40-41.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات مواضيع تتعلق بالمعلومات المالية على حدا و أخرى على الإيجار التمويلي و أيضا التي تتناول المعلومات المالية و الإيجار التمويلي بلغتين العربية و الأجنبية يمكن استعراضها فيما يأتي:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية:

يمكن استعراض أهم الدراسات التي كانت باللغة العربية كما يلي:

1. **دراسة (جباري عثمان– دريد صبرينة، 2019)، تحت عنوان " دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بولاية تبسة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية،جامعة العربي التبسي ، تبسة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير إيجابي على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال أبعاد هي القوائم المالية والأدوات المالية والتقارير المالية وقد أوصت هذه الدراسة إلى محاولة فهم وشرح المعايير بشكل أكثر تفصيلا بغرض تطبيقها بنفس الكيفية من طرف جميع المؤسسات التي تستخدمها وبالتالي توفير معلومات مفهومة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

وخلصت إلى النتائج التالية:

–توجد علاقة بين المعايير المحاسبية الدولية وتحسين جودة المعلومات المالية؛

–تتحقق منفعة المعلومات في ظل المعايير المحاسبية الدولية من خلال توفير مجموعة من الخصائص الرئيسية (الملائمة والعرض العادل)؛

–إن الهدف الأساسي للمعايير المحاسبية الدولية هو توفير معلومات ملائمة وموثوقة تساعد المستثمرين على تحديد قيمة المؤسسة وأسعارها بشكل دقيق؛

على غرار العديد من دول العالم المتقدمة والنامية التي التحقت بركب التوافق المحاسبي الدولي، قامت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بتبني نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

2. **دراسة (على فاضل دخيل الموسوي، 2016)، تحت عنوان " نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تقرير أمن المعلومات المالية، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية، العراق" .**

تهدف هذه الدراسة إلى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقرير أمن ووقاية المعلومات المالية في شركة الطيف للتحويل المالي لنمكن من خلاله تقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية ومدى قدرته على توفير الموثوقية وتعيين الأساليب والخطوات التي يمكن إتباعها للاستجابة بكفاءة لمخاطر أمن المعلومات.

ومن أهم النتائج والتوصيات المتحصل عليها في هذه الدراسة : أنها لا تتوفر على إجراءات محددة لاستعادة النسخ الاحتياطية الخاصة بالبيانات المخزنة عند حصول الحوادث ، كما أن التخزين الاحتياطي يحفظ على قرص صلب ويوضع في شعبة نظم المعلومات وليس بمكان آمن خارج شعبة نظم المعلومات، ولم تحدد مدة الاحتفاظ بتلك النسخ مما قد يتيح للموظفين غير المصرح لهم للوصول إلى تلك البيانات ، كما أن فريق نظم المعلومات لا يمتلك خطة طوارئ يعالج من خلالها المشاكل التي قد تحصل في نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ، كما أنه لا يمتلك خطة استرداد البيانات في حالة وقوع الحوادث ، وهذا يعكس التأثير السلبي على الموقف المالي في الشركة وسمعتها. حيث تساعد في دعم إيصال بين أعضاء فريق نظم المعلومات وإتباع إدارة الشركة سياسة واضحة للفصل بين الواجبات، وإبلاغ كل موظف بمسؤوليته، كما يتطلب تحديد مسؤوليات على وفق المؤهلات العلمية التخصصية والخبرة التي يتمتع بها الموظفون.

3. دراسة (خرشيش فاتح، 2016)، تحت عنوان " دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية،من وجهة نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي1945 قالمة .

هدفت الدراسة إلى مقارنة نصوص النظام المحاسبي المالي نظريا للمعايير المحاسبة الدولية IFRS / IAS،و محاولة استنتاج الخصائص النوعية للمعلومة المالية من خلال النصوص التطبيقية للنظام المحاسبي المالي و ذلك لمحاولة إثبات أو نفي صحة فرضيات الدراسة، وبالتالي الإجابة على إشكالية الموضوع المتمحورة في ما مدى مساهمة النظام المحاسبي الماليSCF في تحسين جودة المعلومة المالية .

-تعتبر الإصلاحات المحاسبية مفيدة لتطوير العمل المحاسبي وهوا انعكاس إيجابي على جلب الاستثمار واتخاذ القرار من أجل مسايرة التوجه الاقتصادي الجديد للدولة؛

-تطبيقات النظام المحاسبي المالي تساهم في ضبط مخرجاته، حيث شكل وعرض القوائم المالية أصبحت مواصفات دولية تساعد المهتمين بها في عملية تحليل الأداء المالي واستنتاج المعلومات؛

-إن النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات مالية انطلاقا من قوائمه الختامية وتقاريره المالية في التوقيت المناسب، لتساعد الأطراف المستخدمة لها على بناء وتصحيح توقعاتهم وهو بالتالي يحقق خاصية الملائمة؛

-يوفر معلومات مالية تتصف بالوضوح وتعبر بصدق عن جميع التعاملات والأحداث المالية كما تتصف بالحيادية وعدم التحيز؛

هناك إجماع على أنه يحقق خاصية القابلية للمقارنة بما أن القوائم المالية تقدم معلومات خاصة بالدورة السابقة تسمح بإجراء مقارنات دورية بين السنوات أو بين نتائج المؤسسة ومؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع.

4. دراسة (سارة مهماه ،محمد أمين جويني، 2016)، تحت عنوان أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية تبسة–جامعة العربي التبسي، تبسة.

يتناول البحث مدى تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية بوكالات البنوك العمومية الجزائرية تبسة و كانت النتائج أن أساليب المحاسبة الإبداعية المتداولة نظريا يتم فعلا ممارستها، وأثبتت صحة الفرضيات تأثر جودة المعلومات المالية بممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بوكالات البنوك العمومية الجزائرية تبسة؛

إلمام المحاسب بالقواعد والمبادئ المحاسبية تساعد على ظهور المحاسبة الإبداعية؛

تلجأ البنوك التجارية لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية من وراء دوافع ومحفزات تتعلق بمصلحتها المالية، مما يعكس صورة جيدة على الأداء المالي للبنوك وزيادة حوافزها؛

5 – دراسة (محمد بلقايد خمول، 2018)، تحت عنوان " إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية "، دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

هدفت الدراسة لمعالجة إشكالية أثر إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة على جودة المعلومات المحاسبية ؛

إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة يعتبر عنصراً أساسياً في تقديم المعلومات المحاسبية للشركات والمؤسسات، ويشكل مصدراً هاماً لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة، ومن المهم النظر في كيفية تأثير عملية إعداد وعرض هذه القوائم على جودة المعلومات المحاسبية، وذلك لضمان دقة وموثوقية البيانات المالية؛

وقد خلصت الدراسة انه لتحقيق جودة معلومات في القوائم المالية للمجمعات الجزائرية يجب إعداد هذه القوائم المالية وفق لمتطلبات العرض والإفصاح للمعايير المحاسبية الدولية مع تقليل المعوقات التي تحول دون تحقيق جودة المعلومات خاصة فيما يتعلق بالجانب الجبائي وتفعيل دور المنظمات المهنية المحاسبية لوضع التفسيرات اللازمة لفهم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وتطويره ليتماشى مع المتغيرات الدولية خاصة المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية المجمعة.

6. دراسة (محمد لمين علون، 2020)، تحت عنوان " المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الشرعية "،

هدف هذه الدراسة إلى توضيح المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي (SCF) والمعايير المحاسبية الإسلامية

توصلت هذه الدراسة إلى أن المعيار المحاسبي الإسلامي يعتمد على الوعد بالتمليك في حالة تصنيف عقود الإيجار التمويلي مقارنة بالنظام المحاسبي المالي الذي يتم فيه تغليب الجوهر الاقتصادي على الجانب القانوني.

– ميز النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي لدى دفاتر المؤجر بين المؤجر غير الصانع أو غير الموزع للأصل و المؤجر الصانع؛

– تتم المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم (08) على عدة طرق أي حسب طبيعة العقد، عن طريق الهبة أو طريق البيع بسعر رمزي وغير رمزي، وكذا حالة البيع قبل انتهاء المدة بثمن يعادل باقي أقساط الإجارة. مقارنة بالنظام المحاسبي المالي الذي لم يتطرق إلى مثل هذه الحالات ؛

– المعيار المحاسبي الإسلامي تناول للمعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي ومن ناحية الباطن أما فيما يخص النظام المحاسبي المالي لم يتطرق لهذا الأمر.

7. دراسة (محمد فيصل ما يده، محمد الهادي ضيف الله، 2022)، " الدراسة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية"، دراسة مقارنة–

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تقنية التأجير التمويلي التي أصبحت تمثل أحد أهم الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية من أجل تمويل نشاطها والسماح لها بالاستمرارية في النشاط وغزو الأسواق وغيرها من الاستراتيجيات الحديثة .

وخلصت إلى النتائج التالية :

– تبني النظام المحاسبي المالي في الجزائر بعد ما بين أهم العناصر الملائمة حيث يساعد على إعفاء صوره صحيحة وصادقة عن وضعية المؤسسة من خلال التعديلات التي أدخلها؛

–يعتبر عقد الإيجار التمويل أحد أهم البدائل التمويل سواء بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكونه يوفر لها كل ما تحتاجه دون شراء هذه الأصول التي قد تكون تكملة شرائها ضخمة جددا.

8. دراسة (قروي عبد الله، سبتي إسماعيل، 2020)،تحت عنوان " الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم"(08) ، دراسة مقارنة من وجهة نظر المستأجر

تهدف هذه الدراسة؛ للوقوف على المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي من وجهة نظر المستأجر،وهذا وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم (08).

وخلصت إلى نتائج التالية :

إن النظام المحاسبي المالي يعتمد على تغليب الجوهر الاقتصادي على الجانب القانوني إذ أن عملية التصنيف تعتمد على جوهر العملية وليس على شكلها القانوني وهذا على أساس مدى نقل وتحويل جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بالملكية إلى المستأجر، على عكس معيار المحاسبة الإسلامي الذي اعتمد على معيار واحد وهو وجود وعد بالتمليك انه تم ضبط وتحدد الحالات التي يتم اعتراف النظام المحاسبي المالي بعقود الإيجار التمويلي كأصول والتزامات في بيان المركز المالي للمستأجر وهذا بالقيمة العادلة أو القيمة الحالية

للحد الأدنى من دفعات الإيجار أيهما أقل، على عكس المعيار المحاسبي الإسلامي الذي لا يعترف بالأصول المؤجرة إلا بعد انتقال ملكية .

9-دراسة (هاني أحمد العريدى، 2017)،تحت عنوان "أثر تطبيق المعيارIFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة"،

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الأثر المتوقع من تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وقد أجريت هذه الدراسة على عينة من تسع شركات مدرجة في سوق عمان المالي من مختلف القطاعات للفترة

وخلصت إلى النتائج التالية:

يساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم الموجودات ذلك بإضافة كافة الموجودات الناتجة عن عقود الإيجار التشغيل والت كانت سابقا غير مشمولة في القوائم المالية للشركات إلى جانب الموجودات؛

-يساهم تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات في زيادة حجم المطلوبات ويمكن تفسير ذلك بإضافة كافة الالتزامات المستقبلية الناتجة عن عقود الإيجار التشغيلي والتي كانت سابقا غير مشمولة في القوائم المالية للشركات؛

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1- دراسة (Marisa Marchesano. Graciela Maria Scavone,2011)بعنوان" La Informacion Financiera De Calidad Como Facilitadora De Gestion De Riesgos Y Toma De Decisiones Journal Of Management & Business Studies. Vol. 2 • No 1.2020.

جودة المعلومات المالية كعامل تمكين لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات

هدفت الدراسة تحديد آليات القياس والإفصاح التي تسمح بتقييدها، مما يسمح بإدارة فعالة للمخاطر، فضلا عن عملية صنع القرار المناسبة. أولا، تم تحديد مفهومي المخاطر وعدم اليقين، بالإضافة إلى وصف لأنواع المخاطر التي يوجهها المؤسسة، مع الاستمرار في تصور إدارة المخاطر وعملية صنع القرار، والتي تحتاج إلى معلومات مالية جيدة لتطويرها.

تشير النتائج إلى أنه من خلال فهم ومعالجة عدم اليقين من خلال آليات القياس والإفصاح المناسبة، يمكن للشركات تحسين جودة المعلومات المالية، مما يؤدي إلى استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة المخاطر وعمليات صنع القرار المستنيرة.

2.دراسة (Edward Nii Amar Amarteifio ،2014)، تحت عنوان" Effect of Financial Information Quality on the Performance of Small and Medium Enterprises in Ghana, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 10, Issue 2, February 2020

تأثير جودة المعلومات المالية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا

هدف مقال إلى استكشاف استخدام المعلومات المالية عالية الجودة من قبل المالك/المديرين في غانا وكيف يؤثر هذا على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإيجابية بين المعلومات المالية الجيدة وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا، تؤكد هذه العلاقة الفرضية القائلة بأن المعلومات المالية الجيدة تؤثر بشكل إيجابي على الأداء؛

لوحظ أن المعلومات المالية الجيدة تعزز أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحسين وصولها إلى رأس المال الخارجي؛

يعد هذا الوصول إلى رأس المال الخارجي أمرًا بالغ الأهمية لنمو الأعمال وتطويرها، مما يشير إلى أنه عندما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة جاهزة للاستثمار، فمن المرجح أن تحصل على التمويل لدعم عملياتها وتوسعه.

3. دراسة (Boni Străoanu. Daniela Iov,2012) بعنوان"Accounting Of Lease Contracts According To Ias 17 "Leasing Contracts, Romanian Economic and Business Review – Vol. 5, No. 4.

المحاسبة عن الالتزامات التعاقدية في معاملة التأجير التمويلي

أهمية محاسبة الإيجار في الاعتراف بعقود الإيجار كأهداف محاسبية والموارد الاقتصادية المنقولة بموجب اتفاقيات الإيجار، وخلصت الورقة البحثية إلى:

- تركز الورقة على أهمية محاسبة الإيجار في الاعتراف بعقود الإيجار كأهداف للمحاسبة وإدارة الكيانات المشاركة في علاقات الإيجار
- يؤكد على أهمية الالتزامات التعاقدية للمستأجرين لاستخدام الأصول المؤجرة واسترداد قيمة الممتلكات المستلمة

المطلب الثالث: أوجه الشبه و الاختلاف

تباينت أهداف الدراسات السابقة وهذا راجع لاختلاف الموضوع حيث أن هناك ندرة البحوث والدراسات التي تناولت المتغيرين فمعظم الدراسات لها علاقة بأحد المتغيرين دون الآخر، فدراسة (جباري عثمان- دريد صبرين) مثلا تناولت دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية ، ودراسة (على فاضل دخيل الموسوي) نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تقرير أمن المعلومات المالية ، أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت دراسة(**Graciela María Scavone**)" جودة المعلومات المالية كعامل تمكين لإدارة المخاطر واتخاذ القرارات. حيت كانت هذه الدراسات متشابهة مع الدراسة الحالية من حيث التابع المعلومات المالية واختلف مع الدراسة الحالية والمتمثل في المستقل الإيجار التمويلي .

ودراسة (محمد لمين علون) فقد تناولت المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الشرعية ودراسة (. قروي عبد الله – سبتي إسماعيل) تحت عنوان " الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الإسلامي

رقم(08) ودراسة من إعداد (هاني أحمد العريد)- تحت عنوان (أثر تطبيق المعيار IFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة).

أما الدراسات الأجنبية فقد تناولت دراسة Saule S. Kanapinova المحاسبة عن الالتزامات التعاقدية في معاملة التأجير التمويلي حيت كانت هذه الدراسات متشابهة مع الدراسة الحالية من حيث المستقل الإيجار التمويلي واختلف مع الدراسة الحالية والمتمثل في التابع المعلومات المالية

واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة (هاني أحمد العريدى) تحت عنوان

أثر تطبيق المعيار IFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة حيث اتفقتا من حيث المستقل والتابع ولكنها اختلف عنها من حيث الإطار المكاني حيث جرت في الأردن ومن حيث العينة (مجموعة من المؤسسات)

يعد وقوفنا على مختلف أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة، نرى اتفاق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في هدفها العام، إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب هاته الجوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية، من حيث الهدف سنركز بشكل كبير على اثر محاسبة الإيجار التمويلي على تحسين جودة المعلومات المالية نظرا لأهميتها وعدم الإلمام بهذا الموضوع كذلك في عينة الدراسة سنعتمد على مجموعة من مكاتب محافظة الحسابات هذا ما يميز هاته الدراسة عن غيرها.

الجدول رقم (1-2): أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

عناصر المقارنة	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث الهدف	-تقديم إطار مفاهيمي لمتغيري الدراسة (الإيجار التمويلي ، جودة المعلومات)؛ -التعرف على مدى تأثير الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية؛ -الوقوف على واقع الاستثمار و تقنية استخدام الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية؛ -تقديم توصيات عملية تساهم ايجابيا في توفير المتطلبات الأساسية للإيجار التمويلي لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة	-تحديد فاعلية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني في تقرير أمن ووقاية المعلومات المالية في شركة الطيف للتحويل المالي. - مقارنة نصوص النظام المحاسبي المالي نظريا للمعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS،و استنتاج الخصائص النوعية للمعلومة المالية. -البحث مدى تأثير المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية بوكالات البنوك العمومية الجزائرية. - لمعالجة إشكالية أثر إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة على جودة المعلومات المحاسبية ؛ - التعرف على دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية. - استكشاف استخدام المعلومات المالية عالية الجودة من قبل المالك/المديرين في غانا وتأثيره على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة - تسليط الضوء على تقنية التأجير التمويلي بصفتها وسيلة لتمويل

		المؤسسات الاقتصادية في نشاطها والسماح لها بالاستمرارية وغزو الأسواق وغيرها من الاستراتيجيات الحديثة . – الوقوف على المعالجة المحاسبية للإيجار التمويلي من وجهة نظر المستأجر،وهذا وفقا للنظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم (08) – إظهار الأثر المتوقع من تطبيق المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجارات على القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية. – تحديد آليات القياس والإفصاح التي تسمح بتقييدها، مما يسمح بإدارة فعالة للمخاطر، فضلا عن عملية صنع القرار المناسبة. – أهمية محاسبة الإيجار في الاعتراف بعقود الإيجار كأهداف محاسبية والموارد الاقتصادية المنقولة بموجب اتفاقيات الإيجار.
من حيث المتغيرات	تناولت دراستنا متغيرين هما: الإيجار التمويلي جودة المعلومات المالية	تناولت الدراسات متغيرات مختلفة وهي: المعايير المحاسبية الدولية والإسلامية والنظام المحاسبي المالي، ونظام المعلومات الالكتروني والمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي،وعلاقتهم بأمن وجودة المعلومات المالية
من حيث العينة	ركزنا في بحثنا على عينة عشوائية من الأكاديميين و المهنيين و الممارسين	ركزت مختلف الدراسات على عينات مختلفة: مؤسسة الإسمنت بتبسة– شركة الطيف للتحويل المالي– المحاسبين ومحافظي الحسابات بقالمة– وكالات البنوك العمومية الجزائرية تبسة– مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية– الشركات الأردنية المساهمة العامة–الشركات الصغيرة والمتوسطة في غانا
من حيث المكان والزمان	تم انجاز دراستنا خلال السنة الجامعية 2024/2023 بولاية ورقلة.	أنجزت الدراسات في بيئة عربية وأجنبية خلال السنوات من(2010إلى 2022)، حيث اشتملت الأماكن التالية:قالمة، تبسة، الجزائر، الأردن العراق ، غانا.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل:

على ضوء مما عرض في الجانب النظري من الدراسة، تطرقنا إلى مفهوم عقد الإيجار التمويلي و ذالك حسب المعيار المحاسبي الدولي IAS17 ، وكذالك تناولنا في هذا الجانب المراحل التي يمر بها الإيجار التمويلي والمعالجة المحاسبية له، وشمل الجانب النظري المتغير من الدراسة حيث تم عرض الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية، كذالك تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة منها دارسات الإيجار التمويلي ومنها دراسات الخصائص النوعية.

الفصل الثـــاني:

دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين والممارسين بولاية ورقـــلة

تمهيد:

بعد ما تناولنا في الفصل الأول الأدبيات النظرية الخاصة بالإيجار التمويلي وتحسين جودة المعلومات المالية والاطلاع على الدراسات السابقة،سيتم في هذا الفصل التطبيقي إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال القيام بدراسة ميدانية على عينة من المهنيين و الأكاديميين بولاية ورقلة، وهذا لمعرفة تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على تحسين جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية،وقد اعتمدنا في ذلك على أداتين هما المقابلة و أداة الاستبيان، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل لمبحثين هما:

-المبحث الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية؛

- المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يمكن التطرق في هذا المبحث إلى عرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال معرفة المنهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر جمع المعلومات، بالإضافة إلى متغيرات الدراسة، كما نتناول أيضا أدوات الدراسة التي تم الاعتماد عليها لوصف العينة وعرض المعالجات المتعلقة بالدراسة من خلال المقابلة والاستبيان.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

من أجل الوصل إلى أهداف الدراسة خصصنا هذا المطلب لعرض طريقة الدراسة والتي تتألف من منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة؛ وكذا متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: المنهج المستخدم في الدراسة

منهجية إنجاز هذه الدراسة تستوجب إتباع مناهج ملائمة لطبيعة الدراسة وتسمح بجمع المعلومات وتحليلها وهما المنهج الوصفي التحليلي ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولا:مناهج المستخدمة في الدراسة

1- المنهج الوصفي التحليلي:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي نسعى إلى تحقيقها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وذلك بتقديم التعاريف وضبط المصطلحات والمفاهيم العامة للإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية اعتمادا على الدراسات السابقة، أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على دراسة الحالة من خلال المقابلة والملاحظة بالإضافة إلى الاستبيان ومعالجته الإحصائية عن طريق برنامج SPSS نسخة 26 من أجل معرفة ودراسة مختلف المؤشرات وتحليلها للتعرف على أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي و جودة المعلومات المالية .

2- المنهج الإحصائي:

تم الاعتماد على هذا المنهج المتمثل في تفريغ البيانات المتحصل عليها من استمارات الاستبيان الموزعة على العمال في المؤسسات الاقتصادية كما نقوم بتحديد المؤشرات الإحصائية وكذا حساب التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالمعلومات الشخصية المدونة في استمارة وكذا معاملات الارتباط المتعلقة بها.

ثانيا: مصادر جمع المعلومات:

من اجل جمع المعلومات والوصول إلى نتيجة صحيحة ومتعلقة بالبحث، اخترنا مجموعة من المصادر التي لها علاقة بموضوع الدراسة من أجل اقتباس الأفكار التي تساعدنا في إجراء هذا البحث، يمكن تقسيم المصادر على النحو التالي:

1.المصادر الثانوية:

المتمثلة في المراجع الذي تم الاعتماد عليها باللغة العربية والأجنبية، منها الكتب والمقالات العلمية الحديثة، ومذكرات الماجيستير و الدكتوراه، بالإضافة الى المجلات و الملتقيات.

2.المصادر الأولية:

تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية وذلك من خلال الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة الموزع على عينة من المهنيين و الاكاديميين، بالإضافة إلى الملاحظة، والمقابلة مع بعض موظفين ورؤساء الأقسام على مستوى بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الفرع الثاني: نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من متغيرين اثنين هما الايجار التمويلي و جودة المعلومات المالية ، والشكل التالي يوضح نموذج الدراسة:

الشكل رقم (2– 1): متغيرات نموذج الدراسة

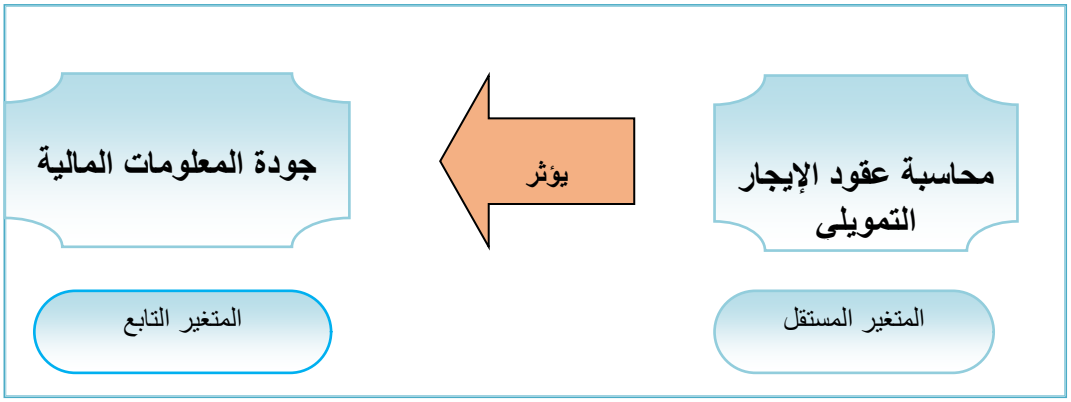

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن متغيرات الدراسة تتكون من :

1– المتغير المستقل: يتمثل في الإيجار التمويلي .

2– المتغير التابع: يتمثل في جودة المعلومات المالية .

الفرع الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

نتناول في هذا الفرع مجتمع وعينة الدراسة التي اعتمدنا عليهم في دراستنا الميدانية وهي على النحو التالي:

أولا: مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات الاقتصادية بما فيها المؤسسات المصرفية والمالية، وكذا المهنيين الأساتذة الجامعيين ومكاتب محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين في البيئة الجزائرية.

ثانيا :عينة الدراسة الخاصة بالمقابلة :

تعتبر المقابلة استبيانا شفويا يقوم من خلاله الباحث بجمع المعلومات، فهي محادثة هادفة يتم إعداد الأسئلة مسبقا بقصد

استخلاص الإجابات ذات الصلة بتساؤلات الدراسة، حيث يقوم الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة على إطارات و تسجيل الإجابات على الأسئلة المخصصة لذلك .

و يتضمن الإعداد المقابلة مايلي :تحديد الهدف منها و الأفراد المستجوبين و المعلومات التي يحتاج الباحث إلى جمعها .

– أهداف المقابلة:

لقد تم إعداد هذه المقابلة للحصول على المعلومات و البيانات اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة، والتي تساهم في حل مشكلة الدراسة، حيث تتمثل أهداف هذه المقابلة في:

- التعرف على أهم الإجراءات و الخطوات المستخدمة في سبيل الاستفادة من الإيجار التمويلي؛
- معرفة طريقة التواصل و كيفية اتخاذ القرارات؛
- معرفة مدى تأثير جودة المعلومات في الحصول على الإيجار التمويلي ؛
- التعرف على أهم الوسائل المستخدمة في سبيل الاستفادة من الإيجار التمويلي؛
- التعرف عن طريقة المعاملة و التواصل بين إطارات الوكالة و العملاء.

لمعرفة حيثيات الاستفادة عقود الإيجار التمويلي من المؤسسات المالية و المصرفية تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة ورقلة، من أجل برمجة مقابلة مع موظفيها في الفترات التي تتزامن مع فترة إجراء الدراسة الميدانية وذلك مما يساهم ويساعد على الإجابة عن الإشكالية المطروحة حيت تم ذلك بالمؤسسة.

ثالثا:عينة الدراسة الخاصة بالاستبيان:

بهدف دراسة مدى اثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على تحسين جودة المعلومات المالية، تم استخدام أداة الاستبيان لاستقصاء آراء الموظفين حول التساؤل المطروح، حيث تم اختيار عينة عشوائية من الموظفين بالمؤسسات الاقتصادية والمهنيين و المحاسبين المعتمدين ، تم توزيع استمارة استبانه على عينة مكون من 59 مستبين ، وهذا من أجل الحصول على معلومات ميدانية كافية للموضوع محل الدراسة، والجدول التالي يوضح النتائج توزيع الاستمارات الاستبيان واستردادها وتحديد المقبولة منها للتحليل.

الجدول رقم(2–1): يوضح توزيع الاستمارات على عينة الدراسة الاستبيانية

الرقم	البيان	العدد الإجمالي	النسبة%
01	الاستمارات الموزعة	59	%100
02	الاستمارات المسترجعة	54	91.52
03	الاستمارات غير المسترجعة	5	8.47
04	الاستمارات الملغاة	5	8.47
05	الاستمارات المقبولة	49	83.05

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول رقم يبين العدد الإجمالي للاستمارات الموزعة والبالغ عددها 59استمارة، وقد تم إلغاء 5 استمارات وعدم استرجاع 5 استمارة، فيما بقي عدد الاستمارات الصالحة للدراسة والتحليل هو 49 استمارة أي ما يعادل 83.05 %

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تنوعت وتعددت الأساليب المستخدمة في دراسة اثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، والتي نوجزها في هذا المطلب من خلال الاعتماد على أداتين هما:

الفرع الأول: أداة المقابلة

تعتبر المقابلة كأداة ثانية للدراسة يمكن عرض كيفية إعداد وتصميم الاستبيان وتحكيم الاستبيان والتعريف بمحاوره الثلاثة الدالة والأسئلة على كل بعد، والنقاط التالية يتم توضيحها بالتفصيل كما يلي:

أولا: مراحل إعداد وتحكيم الاستبيان

من أجل الحصول على استمارة أسئلة دقيقة وموثوقة وتكون منظمة في شكلها العلمي وذلك لتبسيط محتواها لأفراد العينة، فقد تم إعداد استمارة المقابلة بعدة مراحل، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

1. **مراحل إعداد المقابلة:**

في هذه المرحلة يتم مراعاة كل الأسئلة، حيث تكون بسيطة مفهومة، وتوزيع هذه الاستمارة على المستجوبين الذين من المفروض يكونوا على دراية بالموضوع أو التخصص، بحيث تسمح هذه الأسئلة بالإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، وهذا ما يوجب الإحاطة بكل جوانب الموضوع في تصميم الاستبيان لرفع نسبة المصداقية والقبول لدى العينة المدروسة؛

فصياغة محتوى المقابلة يتم الاعتماد على الجانب النظري والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وبتوجيه المشرف حول كيفية إعداد استمارة المقابلة، وتم الابتعاد على التعمق والغموض في طرح الأسئلة خلال فترة الإعداد استمارة المقابلة، والعمل في المقابل على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل متسلسل ومترابط بالأهداف المتعلقة بالدراسة الميدانية، حتى يتسنى الاهتمام والتركيز للفرد المستجوب من أجل الحصول على قدر من الإجابات الموضوعية.

2. **تصميم المقابلة:**

في بداية يتصدر المقابلة تمهيد يتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة، ولتبرير القيام بهذه المقابلة مع التقدم لأفراد العيينة للإجابة بكل موضوعية من قبل المستجوبين، وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، بعدها يتم صياغة المقابلة بشكل نهائي.

احتوت استمارة المقابلة على ستة (06) أسئلة، لأجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، فقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنواع المتعارف عليها(من النوع المفتوح، النوع المغلق)، وكانت الأسئلة كما يلي:

-الجزء الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية الخاصة عن المستجوب(5 أسئلة)؛

-الجزء الثاني: يشمل أسئلة حول موضوع الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي وهي:

-ما هي شروط إيداع ملف الاستفادة من قرض الإيجار التمويلي لدى وكالتكم؟

-ما هي مكونات ملف الاستفادة من قرض الإيجار التمويلي من لدن وكالتكم؟

-ما هي آليات و مراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي لدى وكالتكم؟

-كيف تتم متابعة المستفيدين من عقد الإيجار التمويلي من طرف وكالتكم؟

- ما هي إجراءات و عقوبات التأخير في تسديد الدفعات من طرف المستأجرين لدى وكالتكم؟

3- تحكيم المقابلة:

بعد صياغة أجزاء ومحاور المقابلة وطباعة الاستمارة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين والذي بلغ عددهم 4 أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء كما هو مبين في (**أنظر الملحق رقم 01**)،وتم تعديل المقابل وفق توجيهات واقتراحات المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل، قبل إخراجه في صورته النهائية ثم تم توزيعه على أفراد عينة الدراسة.

الفرع الثاني: أداة الاستبيان

يعتبر الاستبيان كأداة ثانية للدراسة يمكن عرض كيفية إعداد وتصميم الاستبيان وتحكيم الاستبيان والتعريف بمحاوره الثلاثة الدالة والأسئلة على كل بعد، والنقاط التالية يتم توضيحها بالتفصيل كما يلي:

أولا: مراحل إعداد وتحكيم الاستبيان

من أجل الحصول على إستبانة دقيقة وموثوقة وتكون منظمة في شكلها العلمي وذلك لتبسيط محتواها لأفراد العينة، فقد تم إعداد استمارة الاستبيانية بعدة مراحل، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

3. **مراحل إعداد الاستبيان:**

في هذه المرحلة يتم مراعاة كل الأسئلة، حيث تكون بسيطة مفهومة، وتوزيع هذه الاستمارة على المستجوبين الذين من المفروض يكونوا على دراية بالموضوع أو التخصص، بحيث تسمح هذه الأسئلة بالإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضيات الدراسة، وهذا ما يوجب الإحاطة بكل جوانب الموضوع في تصميم الاستبيان لرفع نسبة المصداقية والقبول لدى العينة المدروسة؛

فصياغة محتوى الاستبيان يتم الاعتماد على الجانب النظري والدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة، وبتوجيه المشرف حول كيفية إعداد استمارة الاستبيان، وتم الابتعاد على التعمق والغموض في طرح الأسئلة خلال فترة الإعداد استمارة الاستبيان، والعمل في المقابل على طرح مجموعة من الأسئلة بشكل متسلسل ومترابط بالأهداف المتعلقة بالدراسة الميدانية، حتى يتسنى الاهتمام والتركيز للفرد المستجوب من أجل الحصول على قدر من الإجابات الموضوعية.

4. **تصميم الاستبيان:**

في بداية يتصدر الاستبيان تمهيد يتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة، ولتبرير القيام بهذه الاستبانة مع التقدم لأفراد العيينة للإجابة بكل موضوعية من قبل المستجوبين، وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، بعدها يتم صياغة الاستبيان بشكل نهائي.

احتوت استمارة الاستبيان على ثلاثة وثلاثون(33) سؤالا، توزعت على ثلاث محاور رئيسية، لأجل الوصول إلى الإجابة الواضحة والدقيقة للمستجوبين، فقد تم صياغة الأسئلة وفقا للأنواع المتعارف عليها(من النوع المفتوح، النوع المغلق) وتم تقسيم الأسئلة الاستمارة وفق جزئين والموضحة كما يلي:

–الجزء الأول: يحتوي على المعلومات الشخصية الخاصة عن المستجوبين(5 أسئلة)؛

–الجزء الثاني: يشمل محاور الدراسة التي تتضمن واقع محاسبة عقود الإيجار التمويلي في الجزائر، حيث تم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاث (03) محاور أساسية وهي:

–المحور الأول:محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي (10 عبارات)؛

–المحور الثاني:متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي (11 عبارة)؛

المحور الثالث : أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية (12 عبارة)

3– تحكيم الاستبيان:

بعد صياغة أجزاء ومحاور الاستبيان وطباعة الاستمارة، تم عرضها على مجموعة من المحكمين والذي بلغ عددهم أربعة (04) أساتذة متخصصين في مجال المحاسبة والإحصاء كما هو مبين في (**أنظر الملحق 01**)، وتم تعديل الاستبيان وفق توجيهات واقتراحات المحكمين بإجراء ما يلزم من تعديل وحذف العبارات والمصطلحات غير الملائمة ، فبل إخراجه في صورته النهائية، ومن ثم توزيعه على أفراد عينة الدراسة.

ثانيا: توزيع استمارة وتفريغ الاستبيان

1. توزيع الاستبيان:

تم توزيع الاستمارة على أفراد عينة الدراسة من خلال عدة جهات وطرق من أجل تسهيل عملية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن، وذلك باستعمال الطرق التالية:

–توزيع استمارات الاستبيان عن طريق الاتصال المباشر بالعمال في المؤسسات وتم تسليم واستلام باليد؛

– توزيع استمارات الاستبيان عن طريق استخدام البريد الالكتروني لبعض أفراد العينة؛

2. تفريغ الاستبيان

بغرض معالجة وتحليل نتائج الاستبيان تم تجميع البيانات وتبويبها باستخدام برنامج **Excel 2007 وبرنامج SPSS نسخة 26**، وذلك بوضع جدول بالاعتماد عليه في عملية التحليل، كما تم الاعتماد على نفس البرنامج في عملية التمثيل البياني للجداول التي تم الحصول عليها بواسطة الدوائر النسبية بالإضافة إلى الأعمدة البيانية، وذلك تماشيا مع نتائج المراد الوصول إليها؛

وبهدف التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة ومعرفة اتجاه إجابات العينة تم إعداد أسئلة الاستبيان على أساس مقياس ليكارت الثلاثي، والذي يحتمل ثلاث إجابات (غير موافق ، محايد، موافق)، حتى يتسنى لنا تحديد أراء أفراد العينة لفقرات الاستبيان، وذلك لترميز وتبسيط الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): يوضح مقياس ليكارت الثلاثي المعتمد في الدراسة الاستبيانية

العبارات	موافق	محايد	غير موافق
الأوزان	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مقياس ليكارت

ولقياس المتوسط الحسابي فهو مرتبط بالمؤشر القياس المفصلة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-3): يوضح الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المرجح المتوسط	اتجاه الإجابة	المستوى الموافقة له
من 1 إلى 1.66	غير موافق	منخفض
من 1.67 إلى 2.34	محايد	متوسط
من 2.35 إلى 3	موافق	مرتفع

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، مكتبة خوارزم العلمية، جدة-السعودية، 2008، ص538.

و بتحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3-1=2) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2=0.66) ثم اضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا (1 إلى 1.66)، (1.67 إلى 2.34)، (2.35 إلى 3). بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح.

المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب والمؤشرات الإحصائية كالتالي:

الفرع الأول: أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات، تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل التحقق من ثبات أو صدق الدراسة والتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث تم ترميز وإدخال البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS version 26 وهي كالأتي:

- التكرارات والنسب المئوية لمعرفة خصائص أفراد العينة الدراسة؛
- قياس معامل الثبات ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات وصدق أداة الدراسة؛
- حساب المتوسطات الحسابات والانحرافات المعيارية لكل محور من الاستبيان لتحديد أهمية الدراسة؛
- معامل الانحدار الخطي بمربعات الصغرى دور المتغير المستقل على المتغير التابع؛
- تحليل الانحدار الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار تأثيرات المتغيرات الشخصية (الديموغرافية) على المتغير التابع.

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة

من أجل التأكد من ثبات تم حساب معامل الثبات ألفاكرونباخ الذي يؤدي إلى نفس النتائج في حالة تكراره، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–4): معامل الثبات الفاكرونباخ لعينة الدراسة

أفراد العينة	عدد العبارات	معامل الثبات الفاكرونباخ
49	**33**	**0.875**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS V 26.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(**2–4**) إن قيمة الثبات الكلية للإستبانة والتي قدرت بـ (**0.875**) وهي أكبر من (**0.6**)، حيث تعتبر هذا القيمة ذات نسبة جيدة من الثبات والثقة، تعبر هذه النسبة عن إمكانية ثبات النتائج، مايعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الاستبيان، يمكن أن تعطينا الإستبانة مرة أخرى لو أعيد توزيع نفس على نفس العينة وفي نفس الظروف فإن نسبة 87.5% منهم سيعيدون نفس إجاباتهم الأولى.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

بعد التطرق لأهم الأدوات والطرق التي تم استخدامها، ننتقل إلى أهم مراحل البحث العلمي، وهي عرض نتائج الدراسة وتفسيرها وفقا للفرضيات الموضوعة، حيث تم دراسة خصائص العينة حسب البيانات الأولية، إلى جانب إجابات العينة على العبارات التي تضمنها الاستبيان، للوصول أخيرا إلى اختبار الفرضيات.

المطلب الأول: عرض تحليل نتائج الدراسة

نتطرق في هذا المطلب إلى عرض نتائج المتعلقة بدراسة المقابلة والاستبيان،والتحليل الوصفي للعينة المدروسة فيما يلي:

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة

يتم تحليل نتائج الدراسة من خلال تحليل نتائج أداة المقابلة والاستبيان، في الأخير نحصل على مجموعة من النتائج.

أولا: تحليل نتائج المقابلة

من خلال المقابلة مع رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) أفرزت عن الإجابات التالية حول تقديم قروض الإيجار التمويلي :

1–بخصوص السؤال الأول: ماهي شروط إيداع ملف الاستفادة من قرض الإيجار التمويلي لدى وكالتكم؟

فقد أجاب (.) رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) أن إيداع الملف من طالب التمويل يشترط فيه:

–أن يكون التسجيل سجل تجاري

-أن يحوز بطاقة فلاح .

- يكون شخص طبيعي ومعنوي

2-بخصوص السؤال الثاني:ما هي مكونات ملف الاستفادة من قرض الايجار التمويلي من لدن وكالتكم؟

فقد أجاب (.) رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) أن إيداع الملف (الوثائق المطلوبة) من طالب التمويل والذي تكون من:

-طلب خطي

عقد الملكية، عقد الامتياز أو الإيجار

-بطاقة الفلاح /المربي ، الصادرة عن الغرفة الوطنية للفلاحة ؛ أو السجل التجاري لمتعاملين الاقتصادية

-الوضع الضريبي

-الفاتورة الأولية

-خطة إنتاج محسنة

-الميزانية النقدية الموسمية المؤقتة

-شهادة عدم مديونية صادرة عن الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA أو بنك آخر

3-بخصوص السؤال الثالث: ماهي آليات و مراحل تنفيذ عقد الايجار التمويلي لدى وكالتكم؟

فقد أجاب (.) رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) أن:

يتم ابرام العقد بين البنك والمستفيد وبعد ذلك يتم تسليم العتاد من طرف الممول الى البنك بحضور المستفيد وممول يمثل مديرية الفلاحة ويتم تسجيله في مصلحة الضرائب وتكون البطاقة الرمادية باسم البنك الى غاية انهاء المدة التي عادة تكون من 5الى 7سنوات بعدها يمكن التنازل عن العتاد للمستفيد بمبلغ رمزي متفق عليه مسبقا+

4- بخصوص السؤال الرابع: كيف تتم متابعة المستفيدين من عقد الإيجار التمويلي من طرف وكالتكم؟

فقد أجاب (.) رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) أن:

بتسديد الأقساط شهريا

5- بخصوص السؤال الخامس:ماهي إجراءات و عقوبات التأخير في تسديد الدفعات من طرف المستأجرين لدى وكالتكم؟

فقد أجاب (.) رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) أن:

يقوم البنك بارسال انذار اول وثاني واذا لم يتم التسديد في حالة الانذارين يوجه الملف الى الشؤون القانونية عن طريق محضر قضائي

وعليه تم التوصل من خلال المقابلة مع رئيس مصلحة القروض بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة ورقلة) إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

-أظهرت نتائج إجابات عينة الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة تحرص على تقديم المعلومات في الوقت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرار وتحقيق الشفافية؛

-بيّنت نتائج الدراسة أن المؤسسة محل الدراسة تضمن تقديم المعلومات المالية موضوعية وخالية من التحيز؛

-أكدّت إجابات عينة الدراسة أن إجراء المقارنة بين الوكالة مع وكالات أخرى يكون مفيد لتقييم أداء العمل و التحليل المالي(كيفية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للتمويل عن طريق الإيجار التمويلي وتحديد الرص والمخاطر المرتبطة بنشاطها)؛

-أوضحت نتائج الدراسة من الناحية المحاسبية أن تسجيل اهتلاك الأصل المستأجر بشكل صحيح و وفقا للمعايير المحاسبية يساهم في تحسين دقة و شفافية التقارير المالية كما يبين التأثير الفعلي لتدهور و قدرة الأصل على توليد الأصل على مرور الزمن .

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان

لدراسة وتحليل المعلومات الشخصية، وكذا تحليل محاور المتعلقة بالدراسة من خلال نتائج الاستبيان الموجه لعينة الدراسة و التي شملت مجموعة من الأكاديميين و المهنيين و المحاسبين المعتمدين بولاية ورقــلة .

1. تحليل خصائص عينة الدراسة

للتعرف على خصائص عينة الدراسة وتوزيع مفرداتها حسب البيانات الشخصية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية وجاءت النتائج كما يلي:

- **العمر**: يمكن توضيح نتائج إجابات الأفراد حول فئة العمرية التي ينتمون إليها من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(2–05): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية %
اقل من 30سنة	0	%0
من 30–45 سنة	36	73.5%
أكبر من 45 سنة	13	%26.5
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم(2–2): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

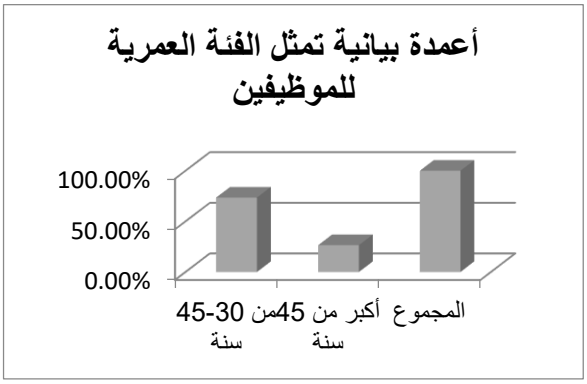

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**2– 05**) والشكل رقم (**2–2**) لثلاث مشاهدات للفئة العمرية أن اكبر نسبة هي من 30الى 45سنة والتي تمثل أكثر من 73.50%، في حين أن نصيب الفئة الثانية اكبر من 45سنة بنسبة 26.50%.

- **الشهادة**: توضح نتائج إجابات أفراد العينة حول وصف الشهادة أو المؤهل الحائزين عليه من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم (2–06) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية%
شهادة أكاديمية	35	%71.4
شهادة مهنية	12	%24.5
غير ذلك	2	%4.1
المجموع	49	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

الشكل رقم(2–3)توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الشهادة

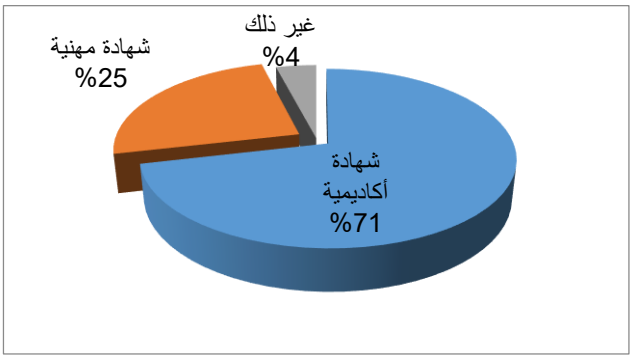

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الجدول رقم (2– 06) والشكل رقم (2–3) الذي يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الشهادة(أكاديمية /مهنية/أخرى)، أن عدد المستجوبين الحاملين للشهادة الأكاديمية يمثلون أغلبية الأفراد بنسبة 71.4%، بالإضافة إلى ذلك ما نسبته 24.5% من أفراد العينة المستجوبة الحاصلين على شهادة مهنية، وعليه يمكن القول بأن 95.9% من فئة ما قبل التدرج وهذا ما يدل على وجود كفاءة بشرية ضمن العينة المستهدفة التي تلقت تكوينا حديثا، أما فيما يخص المتحصلين على شهادات أخرى فقد بلغت نسبتهم 4.1% وهذا ما يدعم الدراسة بآراء ذو الاطلاع الجيد في المجال المحاسبي والمالي.

- **الخبرة:** يمكن توضيح نتائج إجابات أفراد العينة حول وصف الخبرة عليه من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(2–07): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الفئات	التكرار	النسبة المئوية%
أقل من10 سنوات	15	%30.6
من 10إلى20سنة	23	%46.9
اكثر من 20 سنة	11	%22.4
المجموع	49	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم(2–4): يوضح توزيع عينة دراسة حسب الخبرة

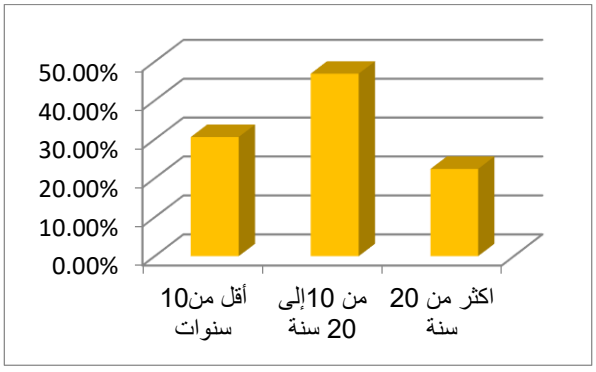

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL

من خلال الجدول رقم (2– 07) والشكل رقم (2–4) الذين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية، أكبر فئة الذين يتمتعون بخبرة مقبولة تتراوح مابين 10 إلى 20 سنة بنسبة 46.9%, بالإضافة إلى ذلك ما نسبته 30.6% من إفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية اقل 10سنوات، وعليه يمكن القول 77.5% لديهم خبرة معتبرة، رغم وجود مناسبته 19.40% من إفراد العينة تقل خبرتهم عن 5 إلى 10 سنوات، إما فيما يخص أفراد العينة التي تقل خبرتها عن 4.80% من فئة أكثر من 30 سنة.

- **الوظيفة:** توضح نتائج إجابات أفراد العينة حول وصف الوظيفة من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(2–08): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة. الشكل رقم(2–5): يوضح توزيع عينة دراسة حسب الوظيفة

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
أستاذ	24	%52.2
محاسب مستقل	10	%21.7
محاسب أجير	12	%26.1
المجموع	46	100%

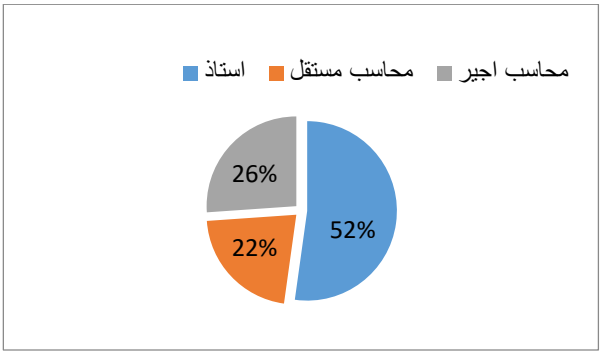

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss **المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL**

من خلال الجدول رقم (2– 08) والشكل رقم (2–5) يتبين أن أغلبية أفراد العينة المستجوبة يشتغلون وظيفة أستاذ بنسبة بلغت52.2%، يليها الأفراد الذين يشتغلون وظيفة محاسب أجير بنسبة 26.1%، في حين نجد الأفراد الذين يشتغلون وظيفة محاسب مستقل فقد بلغت نسبتهم 21.7% وهي نسبة قليلة، وعلى العموم نجد أن هناك تنويع في أفراد العينة المستجوبة فيما يتعلق بالوظيفة وهذا ما يدعم نتائج الدراسة حول مدى أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على تحسين جودة المعلومات المالية .**الهيئة:** توضح نتائج إجابات أفراد العينة حول وصف الهيئة المستخدمة من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(2–09): يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة. الشكل رقم(2–6): يوضح توزيع عينة دراسة حسب الهيئة المستخدمة .

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية
الجامعة	25	51%
مكتب محاسبة	11	22.4%
مؤسسة	13	26.5%
المجموع	49	100%

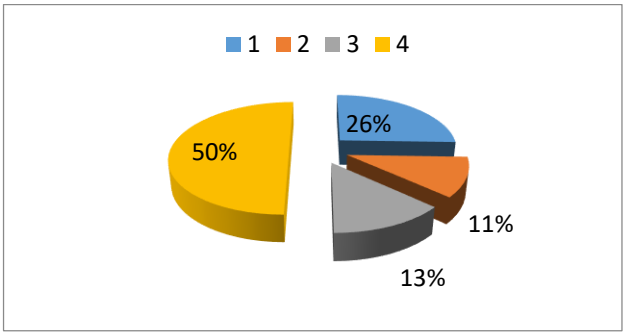

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EXCEL **المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات spss**

من خلال الجدول رقم (2– 09) والشكل رقم (2–6)نجد أن أغلبية أفراد العينة المستجوبة تشتغل بالجامعة بنسبة 51% وهي قيمة مقبولة نوعا ما، بالإضافة إلى الذين يشتغلون في مكاتب المحاسبة فقد بلغت نسبتهم 22.4%، في حين الذين يشتغلون في المؤسسات بلغت نسبتهم 26.5%، وهذا التنويع في المجال الذي تمت دراسته يساعد على التشخيص الميداني محل الدراسة من خلال التأثير على التوجه العام لآراء المستجوبين.

المطلب الثاني :عرض و تحليل و النتائج الاستبيان

الفرع الأول : تقييم تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي :

يمكن إبراز أراء العينة المستهدفة في الدراسة حول واقع تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02–10) نتائج أراء أفراد العينة المستجوبين حول محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
01	إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي يرتبط بمدى إدرارها للمنافع على المؤسسة.	2,80	0,499	مرتفع
02	يسمح نظام SCF بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية المرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن الكشوف الملحقة.	2,73	0,531	مرتفع
03	تسجيل المدفوعات في التواريخ الموافقة لها (بداية أو نهاية المدة) يسمح بالإثبات العقلاني للتدفقات النقدية للمؤسسة.	2,73	0,569	مرتفع
04	يسمح النظام المحاسبي المالي SCF بتسجيل مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للأصول المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي	2,71	0,540	مرتفع
05	تسمح قواعد الاعتراف بالعناصر المحصل عليها في الإطار التمويلي بالتمييز بين عقود الإيجار البسيط(التشغيلي)وعقود الإيجار التمويلي (المالي)	2,71	0,500	مرتفع
06	يجوز إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن الميزانية (أصول –خصوم) بالاستناد على مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي	2,69	0,585	مرتفع
07	يسمح النظام المحاسبي المالي بإدراج كل المصاريف (الرأسمالية) المتعلقة بعناصر الإيجار التمويلي لضمان تقييمها العادل.	2,69	0,652	مرتفع
08 غ	يسمح النظام المحاسبي بالمفاضلة بين القيمة العادلة والقيمة الحالية للمدفوعات عند التقييم الأولي لضمان موثوقية التقييم.	2,63	0,602	مرتفع
09	إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن عناصر الميزانية يرتبط بمدى تحمل المؤسسة لمخاطر استغلالها واستخدامها.	2,59	0,643	مرتفع

10	يسمح النظام المحاسبي المالي عند التقييم اللاحق للأصول المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي الاعتماد على أساس القيمة العادلة	2,51	0,711	مرتفع
	التوجه العام للإجابات	2,8701	0,19195	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول رقم(2-10) أعلاه يتضح بأن توجه آراء عينة المستجوبة نحو درجة موافق أي أن كل العبارات كانت ذات التوجه الإيجابي والمرتفع، والتي تؤيد فكرة تطبيق كل عناصر محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي فقد بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي بـ (2.8701) والانحراف المعياري قدره (0.19195)، حيث احتلت الفقرة الخامسة حسب الترتيب الأولى للاستبيان المرتبة الأولى"إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي يرتبط بمدى إدرارها للمنافع على المؤسسة، " بمتوسط حسابي بلغ2,80، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام وبانحراف معياري يقدر ب0.499فيما حصلت الفقرة الثالثة "يسمح النظام المحاسبي المالي عند التقييم اللاحق للأصول المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي الاعتماد على أساس القيمة العادلة " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2,51 وبانحراف معياري يقدر بـ 0.711 ،ومن خلال التوجه العام للإجابات الذي يؤكد التزامات الأكاديميين و المهنيين و الخبراء المحاسبين بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الجيد ،وعليه فانه حسب العينة فان محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي مطبقة من حيث عشر شروط المقاصة خاصة من حيث ارتباط إدراج العناصر المحصل عليها في إطار هده العقود بمنافعها على المؤسسة،وكذلك بمدى سماح نظام المحاسبي المالي بالإفصاح عن الملاحظات الهامشية المرتبطة بها، وكذلك تسجيل المدفوعات في التواريخ وتسجيل مخصصات اهتلاك وخسائر القيمة،كما توجد عناصر أخرى اقل توافرا مذكورة في الجدول وكتفسير محاسبي لهذه النتائج فان هذه العناصر لها أهمية أكثر في المؤسسات لأنها تخدم أهدافها الأساسية .

ومن خلال النتائج المتوصل إليها فانه يمكننا القول أن الفرضية صحيحة جزئيا لان مستوى تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي فعلا مرتبط بعناصر من أهمها السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية بالمقابل فان الجزئية المرتبطة بإدراج العناصر المحصل عليها في هده العقود المرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال غير متوفر وغير مهم بشكل كبير حسب أراء العينة المستجوبة، وبالتالي قبول الفرضية فجزئية ونفيها في شطرها الثاني.

وعليه نقبل بصحة الفرضية جزئيا :يرتكز تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي حول عدة عناصر في المؤسسات محل الدراسة والمحاسبين الخبراء من أهمها :السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية وان يكون إدراج العناصر المحصل عليها في هذه العقود مرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال .

الفرع الثاني : متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf

يمكن إبراز أراء العينة المستهدفة في الدراسة حول متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم (02-11)نتائج أراء أفراد العينة حول متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه الإجابة
01	الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.	2,98	,143	مرتفع
02	يستوجب عرض المعلومات في القوائم المالية بدرجة عالية من الوضوح بحيث يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.	2,96	,200	
03	من الضروري عرض المعلومات المحاسبية بشكل يجعلها بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات.	2,96	,200	
04	الإلتزام بالأسس والطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية(عرض وتصنيف البنود) لإجراء المقارنة على وضعية المؤسسة لعدة فترات.	2,94	,242	
05	يراعي في إعداد القوائم المالية العمل على توفير معلومات يسهل قراءتها وفهمها.	2,92	,344	
06	الحرص على تقديم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وفق متطلبات النظامscfلتقييم القرارات و الانحرافات وتصحيحيها.	2,88	,389	
07	يجب إعداد القوائم المالية بشكل يجعل معلوماتها خالية من التحيّز.	2,88	,389	
08	الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF يمكن من إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة ومابين القطاعات.	2,80	,577	
09	من الضروري عرض معلومات محاسبية تفيد في التنبؤ بأحداث مستقبلية حول المؤسسة في حالة عدم التأكد.	2,80	,499	
10	يؤثر عرض المعلومات المحاسبية في التعبير عن الصورة الصادقة لواقع المؤسسات في بيئة الأعمال الوطنية.	2,78	,511	
11	يساهم الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي في تقديم معلومات تلبي احتياجات مختلف الأطراف في بيئة الأعمال الوطنية.	2,69	0.585	
	التوجه العام للإجابات	**2.7194**	**0.28902**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول رقم (2-11) أعلاه يتضح أن أراء أفراد العينة المستجوبة حول مدى التزام الاكاديميين و المهنيين و الخبراء المحاسبين بمتطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf جاءت كلها بتوجه موافق(مرتفع)، حيث بلغ متوسط الحسابي

العام بـ(2.7194) وانحراف معياري قدره (0.28902) ، فقد جاء في المرتبة الأولى الفقرة الأولى حسب الترتيب الأولي الأصلي للاستبيان " الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.. " بمتوسط حسابي بلغ، 2.98وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام وبانحراف معياري يقدر ب0.143 ، فيما حصلت الفقرة الحادي عشر" يساهم الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي في تقديم معلومات تلبي احتياجات مختلف الأطراف في بيئة الأعمال الوطنية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.69 وبانحراف معياري يقدر بـ 0.585 وبناءا على معطيات الجدول يمكن القول أن التوجه العام للإجابات الذي يؤكد التزامات الأكاديميين و المهنيين و الخبراء المحاسبين بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الجيد، وعليه فانه حسب العينة فان حول متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي مطبقة من حيث إحدى عشر شرط المقاصة خاصة من حيث الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب، وكذلك بمدى استجواب عرض المعلومات في القوائم المالية بدرجة عالية من الوضوح بحيث يمكن لمستخدميها الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وكذلك ضرورة عرض المعلومات المحاسبية بشكل يجعلها بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات،كما توجد عناصر أخرى اقل توافرا مذكورة في الجدول

وكتفسير محاسبي لهذه النتائج فان هذه العناصر المحتلة للمراتب الأولى أكثر أهمية في المؤسسات لأنها تخدم أهدافها الأساسية.

وعليه نقبل بصحة الفرضية الثانية: من أهم متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حول الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة تساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب .

الفرع الثالث : طبيعة تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية

1- تقدير مصفوفة الارتباط الخطي :

يمكن تبيان تقدير مصفوفة الارتباط الخطيمن خاال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-12) نتائج مصفوفة الارتباط الخطي

Corrélations

		محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF
محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	Corrélation de Pearson	1	,574**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	49	49

متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	Corrélation de Pearson	,574**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	49	49

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول رقم(**2-12**)يظهر مايلي :أن القيمة الاحتمالية لمعامل الارتباط الخطي sig=0.000 وهي اقل من 0.05 مستوى الدلالة وعليه نقول توجد علاقة خطية موجبة دال إحصائيا مابين تطبيق محاسبة الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية وجودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ،حيث يظهر أن معامل الارتباط الخطي sig=0.574 أي جودة المعلومات المالية ترتبط بمحاسبة عقود الإيجار التمويلي حسب النظام المحاسبي المالي بصفة طردية بنسبة 57.4% حيث يوضح الجدول أعلاه علاقة متغير محاسبة عقود الإيجار التمويلي بجودة المعلومات المالية .

الجدول رقم (02-13)نتائج أراء أفراد العينة حول تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الإفصاح عن المعلومات المالية.

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الإجابة
01	يستند الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مجموعة من القواعد(الإدراج والاعتراف) لضمان صحة معالجة البيانات ودقة المعلومات الصادرة عنها	2,84	0,426	مرتفعة
02	يسمح الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتقديم تقارير مالية تساعد على إجراء المقارنة مع المؤسسات الأخرى	2,82	0,486	
03	يساعد الإفصاح عن معلومات محاسبية مرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة	2,78	0,550	
04	تسمح متطلبات الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بعرض معلومات عن كل البنود ذات الأهمية النسبية.	2,73	0,491	
05	يسمح الثبات على طرق الإفصاح و القياس المحاسبي للعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتأكيد أو تصحيح التوقعات المبنية على أساس م م	2,73	0,531	
06	يساعد الاعتراف بانخفاض قيمة العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي في تقديم معلومات مكتملة ودقيقة	2,73	0,531	

	تتصف بالموضوعية في القياس.			
07	يوفر الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي معلومات يمكن التحقق من صحتها.	2,73	0,491	
08	يساعد الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على توفير معلومات ذات قيمة تنبؤية تمكن من إتخاذ القرارات	2,71	0,540	
09	الإلتزام بالإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي يوفر معلومات مالية تتميز بصدق التمثيل عن الأحداث المرتبطة بالمؤسسة.	2,71	0,612	
10	ينعكس الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في SCF	2,69	0,585	
11	يساهم الاعتراف بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتقديم معلومات كافية في توقيت مناسب.	2,67	0,591	
12	عدم رفع خيار الشراء للأصل المستأجر والحصول على مكاسب وتحمل خسائر على مصداقية المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية.	2,47	0,581	
	التوجه العام للإجابات	**,28902**	**,28902**	**مرتفع**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال الجدول رقم (**2-13**) أعلاه يتضح أن أراء أفراد العينة المستجوبة حول مدى التزام الأكاديميين والمهنيين و الخبراء المحاسبين بمتطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf جاءت كلها بتوجه موافق(مرتفع) ، حيث بلغ متوسط الحسابي العام بـ(0.28902) وانحراف معياري قدره (0.28902)، حيث احتلت الفقرة السابعة المرتبة الأولى " يستند الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مجموعة من القواعد(الإدراج والاعتراف) لضمان صحة معالجة البيانات ودقة المعلومات الصادرة عنها " بمتوسط حسابي بلغ2.84، وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام وبانحراف معياري يقدر ب0.426 فيما حصلت الفقرة الثانية " عدم رفع خيار الشراء للأصل المستأجر والحصول على مكاسب وتحمل خسائر على مصداقية المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية " على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 2.47وبانحراف معياري يقدر بـ 0.581 وبناءا على معطيات الجدول يمكن القول أن التوجه العام للإجابات الذي يؤكد التزامات الأكاديميين و المهنيين و الخبراء المحاسبين بمتطلبات الإفصاح المحاسبي الجيد ، وعليه فانه حسب العينة حول تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية المطبقة من حيث اثنا عشر شرط المقاصة خاصة من حيث اعتماد الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مجموعة من القواعد(الإدراج والاعتراف) لضمان صحة معالجة البيانات ودقة المعلومات الصادرة عنها ،وكذلك بمدى سماح الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار

التمويلي بتقديم تقارير مالية تساعد على إجراء المقارنة مع المؤسسات الأخرى ،وكذلك يساعد الإفصاح عن معلومات محاسبية مرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة ،كما توجد عناصر أخرى اقل تركيزا مذكورة في الجدول وكتفسير محاسبي لهذه النتائج فان هذه العناصر لها أهمية أكثر في المؤسسات لأنها تخدم أهدافها الأساسية .

وعليه نقبل بصحة الفرضية:تأثير ايجابي للإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك .

الفرع الرابع : اختبار وجود دلالة إحصائية للفروق في تطبيق محاسبة العقود الإيجار التمويلي من جهة وكذا جودة المعلومات المالية حسب المتغيرات الديمغرافية للعينة :

في هذا الجانب سوف نختبر وجود دلالة إحصائية للاختلاف في إجابات العينة حول تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية باختلاف متغيراتهم الديمغرافية (المهنة أو الوظيفة، الهيئة المستخدمة) .

1- هل يوجد فروق دالة إحصائيا في تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وكدا جودة المعلومات المالية بين الخبراء والمحاسبين والأكاديميين باختلاف مهنهم .

للإجابة على هذه الإشكالية نستخدم الاستدلال الإحصائي باستخدام الاختبار المعلمي anova أو الاختبار الغير معلمي Kruskall-Walliحسب شرط التوزيع الطبيعي .

الجدول رقم (2–14) نتائج اختباري kolmogorov-smirnov وshapirowilk

Tests de normalité

		Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	المهنة أو الوظيفة	Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques		
محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	أستاذ	,233	28	,000	,864		
	(مهني(محاسب مستقل	,235	12	,066	,852		
	محاسب أجير ((بمؤسسة	,242	9	,138	,843		
متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	أستاذ	,302	28	,000	,744		
	(مهني(محاسب مستقل	,375	12	,000	,640		
	محاسب أجير ((بمؤسسة	,189	9	,200*	,874		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال اختباري kolmogorov-smirnovو shapirowilk يمكن استنتاج مايلي :يظهر أن القيم الاحتمالية للاجابات حول المحورين(المحاسبة،الجودة) ليست كلها اكبر من 0.05 وعليه فان شرط التوزيع الطبيعي ليس محققا في كلا الحالتين مما يجعلنا نستخدم اختبار اللا معلمي Kruskall-Wallis بدلا من anova في هاته النتائج.

الجدول رقم(2–15)نتائج اختبار Hypothèse nulle

	Hypothèse nulle	Test	Sig.
1	La distribution de محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de المهنة أو الوظيفة.	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,372
2	La distribution de متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de المهنة أو الوظيفة.	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,147

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

نلاحظ من خلال الجدول رقم (**2–15**)مايلي:

-القيمة الاحصائية sig=0.372 اكبر من 0.05وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود دلالة إحصائية للفروق في تطبيق محاسبة عقود الإيجار بين الخبراء باختلاف وظائفهم .

-القيمة الإحصائية sig2= 0.147 وهي اكبر من 0.05 وعليه لا توجد دلالة إحصائية كذلك الفروق في متطلبات جودة المعلومات المالية بين الخبراء المحاسبيين في الجزائر باختلاف وظائفهم .

-وعليه نستنتج أن تغير المهنة (الوظيفة) بين المحاسبيين والأكاديميين ومحافظي الحسابات في الجزائر لا تعتبر عاملا محددا لمدى تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وكذالك بالنسبة لجودة المعلومات المالية .

الجدول رقم(2–16) نتائج اختباري kolmogorov–smirnovو shapirowilk

Tests de normalité							
	الهيئة المستخدمة	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques		
محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	الجامعة	,226	25	,002	,851		
	مكتب محاسبة	,268	11	,026	,872		
	مؤسسة	,235	13	,048	,799		
متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	الجامعة	,283	25	,000	,733		
	مكتب محاسبة	,368	11	,000	,677		
	مؤسسة	,280	13	,006	,764		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

من خلال اختباري kolmogorov-smirnov وshapirowilk يمكن استنتاج مايلي :يظهر أن القيم الاحتمالية للإجابات حول المحورين (المحاسبة،الجودة) ليست كلها اكبر من 0.05 وعليه فان شرط التوزيع الطبيعي ليس محققا في كلا الحالتين مما يجعلنا نستخدم اختبار اللا معلمي Kruskall-Wallis بدلا من anova في هاته النتائج.

الجدول رقم(2-17) نتائج اختبار اللا معلمي Kruskall-Wallis

	Hypothèse nulle	Test	Sig.
1	La distribution de محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de الهيئة المستخدمة .	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,709
2	La distribution de متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de الهيئة المستخدمة	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,650

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V26

نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

-القيمة الاحصائية sig1=0.709 اكبر من 0.05وعليه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود دلالة إحصائية للفروق في تطبيق محاسبة عقود الإيجار بين الخبراء باختلاف وظائفهم .

-القيمة الإحصائية sig2=0.650وهي اكبر من 0.05 وعليه لا توجد دلالة إحصائية كذلك الفروق في متطلبات جودة المعلومات المالية بين الخبراء المحاسبيين في الجزائر باختلاف وظائفهم .

-وعليه نستنتج أن الهيئة المستخدمة في الجزائر لا تعتبر عاملا محددا لتطبيق محاسبة عقود الإيجار وكذلك متطلبات جودة المعلومات المالية.

على ضوء النتائج أعلاه يتبين أن قيمة sig(a)، إذ قدرت قيمتها بـ 0.000 (00 %) وهو ما يؤكد وجود علاقة ذات دلالة إحصائية وعليه نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة استخدام المؤسسة لنظام المعلومات المحاسبي بشكل كبير يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

يتناول هذا المطلب اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة الميدانية.

الفرع الأول: اختبار الفرضيات

1- اختبار الفرضية الأولى:

من خلال تحليل نتائج إجابات المقابلة، تبين أن الفرضية صحيحة لأن فعلا بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك و المؤسسات المالية المتاحة لقروض الإيجار التمويلي يرتكز على مجموعة من الضوابط و الشروط و القيود حتى تضمن حقوق كل الأطراف خاصة مع خصوصية النشاط الذي ترتفع فيه نسبة المخاطرة و بالتالي و عليه نقبل **الفرضية الأولى**.

2- اختبار الفرضية الثانية:

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **(02-10) نتائج أراء أفراد العينة المستجوبين حول محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي**، يتبين أن الفرضية صحيحة جزئيا لأن توافر تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي فعلا مرتبط بعناصر من أهمها السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية بالمقابل فان الجزئية المرتبطة بإدراج العناصر المحصل عليها في هده العقود المرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال غير متوفر وغير مهم بشكل كبير حسب أراء العينة المستجوبة، وبالتالي قبول الفرضية فجزئية ونفيها في شطرها الثاني، وعليه تقبل **الفرضية الثانية (قبول جزئي)**.

3- اختبار الفرضية الثالثة :

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **(02-11) نتائج أراء أفراد العينة حول متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf**، يتبين صحة الفرضية الثانية :من أهم متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حول الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة تساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب، وعليه تقبل **الفرضية الثالثة**.

4- اختبار الفرضية الرابعة:

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **(2-12) نتائج مصفوفة الارتباط الخطي -الجدول رقم (02-13) نتائج أراء أفراد العينة حول تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الإفصاح عن المعلومات المالية.-الجدول رقم (2-14) نتائج اختبار kolmogorov-smirnov**، يتبن صحة الفرضية:تأثير ايجابي للإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك ، وعليه تقبل **الفرضية الرابعة**.

5- اختبار الفرضية الخامسة

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم **(2-15)نتائج اختبارHypothèse nulle - و الجدول رقم(2-16) نتائج اختبار kolmogorov-smirnovو shapirowilk و الجدول رقم(2-17) نتائج اختبار اللا معلمي -Kruskall Wallis**، يتبين رفض الفرضية :يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية بين الخبراء المحاسبين تعزى إلى المعلومات الشخصية لعينة الدراسة، وعليه نرفض الفرضية الخامسة و نقبل الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود دلالة إحصائية للفروق في تطبيق محاسبة عقود الإيجار بين الخبراء تعزى إلى المعلومات الشخصية لعينة الدراسة وعليه **الفرضية الخامسة مرفوضة**.

الفرع الثاني : مناقشة النتائج

1-فيما يخص مدى وجود محددات وضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي تضعها البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في البيئة الجزائرية:

فقد أثبتت نتائج المقابلة مع موظف بنك الفلاحة و التنمية الريفية، أن للبنك كغيريه من البنوك والمؤسسات المالية المانحة لقروض الإيجار التمويلي استراتيجية للتعامل مع ملف القروض من هذا النوع، ترتكز على مجوعة من الضوابط والشروط والقيود حتى تضمن حقوق كل الأطراف خاصة مع خصوصية النشاط الذي ترتفع فيه نسبة المخاطرة و يعمل على حماية مصالحه من جهة، ومن جهة أخرى تحقيق الثقة في القوائم المالية من خلال تقديم معلومات دقيقة و موثوقة .

2-في ما يخص تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي حول عدة عناصر في المؤسسات محل الدراسة أهمها:

ويتضح ذلك من خلال السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية وحسب أراء العينة أن يكون إدراج العناصر المحصل عليها في إطار هذه العقود مرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال لم تكن ذات حضور و توافر و أهمية كبيرة حسب أرائهم فأن علاقة مخاطر الاستغلال غير مرتبطة بشكل كبير في إدراج العناصر في الميزانية و هذا قد يكون أمر واقعي أن تسجيل المعلومات في الميزانية هو أمر إلزامي في توقيت حدوث العملية .

3-فيما يخص متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حول الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية و منظمة تساعد في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب .

فقد ساهم النظام المحاسبي المالي بمجوعة من القواعد الخاصة بالاعتراف و التقييم والإدراج للبنود المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي، مما انعكس ايجابيا على المؤسسة من حيث إعطاء صورة واضحة على المؤسسة و تساهم في اتخاذ القرار بالشكل الصحيح و توفر له المعلومات الكافية .

4-فيما يخص تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في انعكاس الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي

فقد ساهم النظام المحاسبي المالي في إرساء قواعد الإفصاح والقياس للعناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي،و هذا يجعل و يدل على أن الإفصاح يؤثر بشكل كبير على النتائج و العناصر المحصل عليها عند خيار الإيجار التمويلي كوسيلة لتمويل المؤسسة لمشاريعها و هو أمر واضح و على حسب اطلاعها وفق الأسس و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك .

5-فيما يخص يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية بين الخبراء المحاسبين تعزى إلى المعلومات الشخصية لعينة الدراسة.

من خلال إجابات أفراد العينة وكذلك بتحليل ما تحتويه القوائم المالية فقد ساهمت محاسبة عقود الإيجار التمويلي في وفق النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المالية؛ من خلال إرساء ممارساتها بشكل واضح ودون الحاجة إلى اجتهادات كبيرة تجعل وتؤثر على طبيعة وجودة الممارسات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي من خلال الإفصاح والقياس و التقييم الأولي و اللاحق للعناصر و الالتزامات المترتبطة أو محل عقود إيجار تمويلي وذلك وفق ما ورد في نصوص النظام المحاسبي المالي.

وعموما هناك إجماع من طرف أفراد العينة المستجوبين على أن محاسبة عقود الإيجار التمويلي لها تأثير ايجابي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من خلال الحصول على المعلومات بسهولة وذات مصداقية ومكتملة.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع ، وما تم إسقاطه ومحاولة الكشف عليه في الجانب التطبيقي ، أين تم توزيع استمارة الاستبيان على مجموعة من الأكاديميين و المهنيين و الممارسين المحاسبين بولاية ورقلة، وبعد تصنيف وتبويب نتائج الاستبيان وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS نسخة 2 ، وبعدها تعرضنا لتفسير ومناقشة نتائج الاستبيان, بالإضافة الى إجراء مقابلة مع رئيس مصلحة القروض ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة، وذلك بغية الإجابة على فرضيات الدراسة و تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها حيث تم التوصل إلى أن عقود الإيجار التمويلي لها تأثير فعال في جودة المعلومات المالية.

خاتمة

الخلاصة العامـــــة

من خلال هذا البحث يستهدف التعرف على أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية استنادا إلى الخصائص النوعية ومعايير الجودة الواجب توافرها في هذه المعلومات المالية بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف من خلال الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ولمعالجة هذا الموضوع تم التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق SCF والخصائص النوعية للمعلومات المالية ومن ثم إلى محاسبة عقود الإيجار التمويلي وأثره على جودة المعلومات المالية.

أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة الميدانية فقد تم من خلال توزيع استبيان موّجه لعينة من الأكاديميين والمهنيين و الممارسين بولاية ورقلة حتى يكمن الحكم على أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على المعلومات المالية مما يزيد من جودتها، وكذا إجراء مقابلة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة حول محددات و ضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية.

-نتائج اختبار الفرضيات:

قامت هذه الدراسة على ثلاث فرضيات والمتمثلة في:

الفرضية الأولى:

-الفرضية الأولى :التي تمحورت حول : توجد عدة محددات وضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي تضعها البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في البيئة الجزائرية.

فعلا بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك و المؤسسات المالية المتاحة لقروض الإيجار التمويلي يرتكز على مجموعة من الضوابط و الشروط و القيود حتى تضمن حقوق كل الأطراف خاصة مع خصوصية النشاط الذي ترتفع فيه نسبة المخاطرة و أيضا زيادة الثقة من قبل جميع المعنيين كالمساهمين و الشركاء و المستثمرين بالتالي، و عليه نقبل **الفرضية الأولى**.

-الفرضية الثانية: والتي تمحورت حول " يرتكز تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي حول عدة عناصر في المؤسسات محل الدراسة أهمها: السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية و أن يكون إدراج العناصر المحصل عليها في إطار هذه العقود مرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال ."

الفرضية صحيحة جزئيا لان توافر تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي فعلا مرتبط بعناصر من أهمها السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية بالمقابل فان الجزئية المرتبطة بإدراج العناصر المحصل عليها في هده العقود المرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال غير متوفر وغير مهم بشكل كبير حسب أراء العينة المستجوبة، وبالتالي قبول الفرضية فجزئية ونفيها في شطرها الثاني، وعليه تقبل **الفرضية الثانية (قبول جزئي)**.

الخلاصة العامـــــة

من خلال هذا البحث يستهدف التعرف على أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية استنادا إلى الخصائص النوعية ومعايير الجودة الواجب توافرها في هذه المعلومات المالية بحيث تستجيب لاحتياجات مختلف الأطراف من خلال الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ولمعالجة هذا الموضوع تم التطرق إلى متطلبات الإفصاح وفق SCF والخصائص النوعية للمعلومات المالية ومن ثم إلى محاسبة عقود الإيجار التمويلي وأثره على جودة المعلومات المالية.

أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة الميدانية فقد تم من خلال توزيع استبيان موّجه لعينة من الأكاديميين والمهنيين و الممارسين بولاية ورقلة حتى يكمن الحكم على أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على المعلومات المالية مما يزيد من جودتها، وكذا إجراء مقابلة مع بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة ورقلة حول محددات و ضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي في البيئة الجزائرية.

-نتائج اختبار الفرضيات:

قامت هذه الدراسة على ثلاث فرضيات والمتمثلة في:

الفرضية الأولى:

-الفرضية الأولى :التي تمحورت حول : توجد عدة محددات وضوابط الاستفادة من قروض الإيجار التمويلي تضعها البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في البيئة الجزائرية.

فعلا بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك و المؤسسات المالية المتاحة لقروض الإيجار التمويلي يرتكز على مجموعة من الضوابط و الشروط و القيود حتى تضمن حقوق كل الأطراف خاصة مع خصوصية النشاط الذي ترتفع فيه نسبة المخاطرة و أيضا زيادة الثقة من قبل جميع المعنيين كالمساهمين و الشركاء و المستثمرين بالتالي، و عليه نقبل **الفرضية الأولى**.

-الفرضية الثانية: والتي تمحورت حول " يرتكز تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي حول عدة عناصر في المؤسسات محل الدراسة أهمها: السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية و أن يكون إدراج العناصر المحصل عليها في إطار هذه العقود مرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال ."

الفرضية صحيحة جزئيا لان توافر تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي فعلا مرتبط بعناصر من أهمها السماح بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية بالمقابل فان الجزئية المرتبطة بإدراج العناصر المحصل عليها في هده العقود المرتبط بمدى تحمل مخاطر الاستغلال غير متوفر وغير مهم بشكل كبير حسب أراء العينة المستجوبة، وبالتالي قبول الفرضية فجزئية ونفيها في شطرها الثاني، وعليه تقبل **الفرضية الثانية (قبول جزئي)**.

–الفرضية الثالثة :و التي تمحورت حول " من أهم متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حول الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية و منظمة تساعد في توفير المعلومات المالية في التوقيت المناسب ."

نقبل بصحة الفرضية الثانية :من أهم متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي حول الالتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة تساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب وعليه تقبل **الفرضية الثالثة.**

–الفرضية الرابعة: و التي تمحورت حول " يكمن تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في انعكاس الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي ، على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك ."

هناك تأثير ايجابي للإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس و المبادئ المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك وعليه تقبل **الفرضية الرابعة.**

–الفرضية الخامسة : والتي تمحورت حول" يوجد فروق ذو دلالة إحصائية في تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية بين الخبراء المحاسبين تعزى إلى المعلومات الشخصية لعينة الدراسة ".

نستطيع القول أن المهنة أو الوظيفة و الهيئة المستخدمة عنصران لا يؤثران في إجابات العينة المستجوبة حول موضوعي الدراسة و بالتالي إجاباتهم حول موضوع عقود الإيجار التمويلي وكذا إجاباتهم حول جودة المعلومات المالية عند اختلاف المهنة أو الهيئة المستخدمة للمستجوب، و هذه النتيجة يمكن تعميمها على المجتمع وعليه نرفض **الفرضية الخامسة.**

وعليه نرفض **الفرضية الخامسة.**

–نتائج الدراسة:

من هذه الدراسة يمكن استخلاص أهم النتائج التالية:

–بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك و المؤسسات المالية يرتكز على مجموعة من الضوابط و الشروط و القيود حتى يضمن حقوق كل الأطراف؛

–تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي كان له اثر ايجابي على الإفصاح المحاسبي،خاصتنا بتوفره على إطار تصوري يواكب التطورات الحديثة مما يزيد من تشجيع المؤسسات على الالتزام بالمبادئ والقواعد المحاسبية التي جاء بها SCF .

–تعتبر القوائم المالية أداة هامة في اتخاذ القرارات المالية، حيث يساهم الإفصاح فيها في زيادة منفعة المعلومات المحاسبية ومن ثم فإن القوائم المالية يجب أن تكشف عن كافة المعلومات التي تجعلها غير مضللة .

–يهدف النظام المحاسبي المالي إلى إعداد قوائم مالية تقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وتزويد مستخدمي هذه القوائم بكافة المعلومات الصحيحة و الشفافة التي تساعدهم في ترشيد قراراتهم .

-جودة المعلومات المحاسبية تعد مفتاح ترشيد عملية اتخاذ القرارات .

-أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدارسة أن القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تتمتع بخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات وما يتفرع عنها من خصائص فرعية.

-إن جودة معلومات المحاسبية كمعيار للمفاوضة بين البدائل المحاسبية المتعارف عليها لاختيار البديل المناسب للمعالجة المحاسبية، تعتمد بشكل أساسي على كفاءة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية .

-يساهم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

- توصيات الدراسة:

استنادا لما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح بعض التوصيات كمايلي:

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار إفصاح المؤسسات الاقتصادية عن الملاحظات الهامشية و التوضيحات الخاصة بعقود الإيجار التمويلي عند في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها .

-إجراء دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع في تحديد مصادر التمويل وتقدير تكاليفها بشكل موثوق استناد لقيد المنفعة و التكلفة.

-ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية باحتياجات مستخدمي المعلومات بمختلف فئاتهم من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات بالكم والنوع اللازمين في الوقت المناسب، و ترشيد عملية القرارات.

_ اللجوء إلى الإفصاح الالكتروني من الاستفادة من وسائل الانترنت في توصيل المعلومات وفي ظل الثورة التقنية يمكن توفير تقارير دورية أو أي معلومات بتكاليف اقل مقابل منافع عالية، وترشيد عملية القرارات

– آفاق الدراسة:

انجاز هذه الدراسة يفتح المجال لأفاق دراسات أخرى يمكن البحث فيها منها مايلي:

-أهمية محاسبة الإيجار التمويلي في تعزيز المحتوى الإعلامي للقوائم المالية وترشيد عملية اتخاذ القرار ؛

-أهمية الإفصاح المحاسبي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية ؛

-دور الإيجار التمويلي كبديل لتمويل و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- أهمية الإيجار التمويلي في مرافقة المؤسسات الناشئة.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولا – باللغة العربية :

أ–الكتب :

1– منير سالم،.عبد الله سالم، م.محمود فهمي، **التأجير التمويلي، الجوانب القانونية و المحاسبية و التنظيمية**، دار النهضة العربية–مصر،18 مارس 2012.

2– يوسف بن عبد الله الشبيلي، **التأجير التمويلي دراسة فقهية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي**، قسم فقه المعاملات، 11 يناير 2001.على الرابط :www.adel.edu.sa ، تاريخ الاطلاع 2024/05/30.

3– يوسف الشبيلي، **دورة عقد التأجير التمويلي** (دراسة شرعية مقارنة بمشروع نظام الإيجار التمويلي)، الموافق ل2–4/محرم1431، الموافق ل19–21/ديسمبر 2009، على الرابط: www.adel.edu.sa، تاريخ الاطلاع 2024/05/31

4– هاشم فوزي، العبادي العارضي، **نظم إدارة المعلومات منظور استراتيجي (الإصدار 1)**، عمان، الأردن، دار صفاء للنشر والتوزيع،2012.

5– زياد عبد الكريم القاضي، محمد خليل أبو زلطة ،**تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

ب– الرسائل و الأطروحات :

6– جباري عثمان، دريد صبرينة، **دور تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في تحسين جودة المعلومات المالية**، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت بولاية تبسة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية،2019.

7– خرشيش فاتح، **دور النظام المحاسبي المالي SCF في تحسين جودة المعلومة المالية**،من وجهة نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات، مذكرة ماستر، جامعة 08 ماي1945 قالمة ، 2016.

8– محمد بلقايد خمول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية. 2018

10– شتيوي طارق، **أثر محاسبة عقود الإيجار التمويلي على الخصائص النوعية للقوائم المالية** –دراسة لعينة من محاسبين ومحافظي الحسابات ومدققي الحسابات– شهادة الماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، السنة الجامعية، 2010/2011.

11– ثامر بن صوشة، **الإفصاح المحاسبي ودوره في ترشيد القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية** "–دراسة حالة بورصة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

12– هاني أحمد نمر العريدى، **أثر تطبيق المعيار IFRS 16 الإيجارات على القوائم المالية للشركات الأردنية المساهمة العامة**، أطروحة دكتوراة، جماعة الشرق الأوسط، الأردن،2017.

13– محمد بلقايد خمول، **إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة حالة مجموعة من الشركات المجمعة الجزائرية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، 2018.

14– مسعودة كربوع، **أهمية المحتوى الاعلامي للقوائم المالية في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية** ، دراسة حالة عينة من مستخدمي القوائم المالية بولاية ورقلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2020،

15- مجدي مليحي، عبد الحكيم مليحي، **أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية –دراسة نظرية تطبيقية–**، جامعة سلمان بن عبد العزيز السعودية، مقترح بحثي رقم 0692/60/9061،

16- سارة مهماه ،محمد أمين جويني، **أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المالية في البنوك التجارية**، دراسة ميدانية لوكالات البنوك العمومية الجزائرية تبسة-2016.

17- على فاضل دخيل الموسوي، **نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تقرير أمن المعلومات المالية**، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية، العراق" ،2016.

ج– مقالات ومجلات :

18- أحمد زغدار، نعيمة مخلوفي، **أثر تكييف النظام المحاسبي المالي مع متطلبات الإفصاح الدولي وتبني مبدأ القيمة العادلة على جودة المعلومة**، مجلة المؤسسة، العدد: 4، 2014.

19- عبد الحق سعدي، محمد لمين علون، محمد لخضر صالحي، **المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الشرعية**، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، المجلد 2 ، العدد 2"،2020

20- نضال العبيد، **التوجيه المحاسبي لتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية**، مجلة جامعة دمشق، المجاد 16،العدد الأول،2000،

21- أمال محمد، محمد عوض،"**تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبة للعقود الايجارية على تحسين جودة التقارير المالية**" معهد القاهرة العالي للهندسة وعلوم الحاسب و الإدارة.

22- قروي عبد الله، سبتي إسماعيل، **الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي المالي ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم (08)، دراسة مقارنة من وجهة نظر المستأجر**، 2020.

23- علي بن قطيب، السعيد قاسمي ، **دور التدقيق في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات–دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في ولاية تيارت–**، مجلة الباحث، العدد:.16، 2016

24- محمد فيصل مايده، محمد الهادي ضيف الله، **الدراسة المحاسبية لعقد الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة والتقارير المالي الدولية، دراسة مقارنة–** مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد13، العدد1، 2022.

25- ريمة المناع، مولود لعرابة ،**أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي** ،مجلة دراسات اقتصادية، العدد:2015،6.

د– الملتقيات و المؤتمرات :

26- عبد الرزاق خليل، عبيدي نعيمة، **قرض الإيجار في ضل النظام المحاسبي المالي**، مداخلة في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي، يوم 17جانفي2010.

27- جمعة هوام، نوال لعشوري، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية**، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 7 و 8 ديسمبر 2011،

ذ–المحاضرات

28- مرادسي شوقي،،**محاسبة عقود الإيجار التمويلي**"، محاضرات بجامعة أم البواقي.

و–الجرائد والقوانين والتشريعات

29- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق لـ 2 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19الصادر في25مارس 2009.

ثانيا : باللغة الأجنبية:

30- Badiaa AMARI, **la production de l'information comptable: Enjeux et contraintes pour l'entreprise,** Revue algérienne d'économie et gestion, Vol.9 N^0 1, 2016.

31- Edward Nii Amar Amarteifio, **Effect of Financial Information Quality on the Performance of Small and Medium Enterprises in Ghana**, International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 10, Issue 2, February 2020 .

32- Marisa Marchesano. Graciela Maria Scavone. **La Informacion Financiera De Calidad Como Facilitadora De Gestion De Riesgos Y Toma De Decisiones** . Journal Of Management & Business Studies. Vol. 2 • No 1.2020.

33- Boni Străoanu. Daniela Iov. **Accounting Of Lease Contracts According To Ias 17 "Leasing Contracts,** Romanian Economic and Business Review – Vol. 5, No. 4.

الملاحق

الملحق رقم (01) : استمارة أسماء المحكمين

اسم الأستاذ	درجة العلمية	الجهة العاملة
بالطرش مريم	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
بكاري بلخير	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
قريشي محمد الجموعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
قزون محمد العربي	أستاذ مساعد –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
دشاش عبد القادر	أستاذ محاضر –ب–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

الملحق رقم (02) استمارة المقابلة

جامعة قاصدي مرباح ورقــلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

استمارة مقابلة

السيد(ة).....المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، نضع بين أيديكم هذه الاستمارة التي سيتوجه لدعم مذكرة التخرج تحت عنوان "**أثر محاسبة الإيجار التمويلي على جودة المعلومات الماليةفي البيئة الجزائرية**

–دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين بولاية ورقلة"

"، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على عباراتها لإبراز وجهة نظركم بصدق وموضوعية كما نحيطكم علما أن الغاية من إجراء هذه المقابلة هي غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجابتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية و السرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

في الأخير لكم منا خالص الشكر والتقدير.

الطالبتين : فيروز بونيبان– سندس مداني

ملاحظة:يرجى الإجابة بوضع علامة (X) حسب الحالة التي تتفق مع رأيكم.

الجزء الأول:المعلومات الشخصية

1. **العمر:**.....**45سنة**.....
2. **الشهادة أو المؤهل العلمي:**.....**شهادة ماستر** .....
3. **المهنة أو الوظيفة:**.....**رئيس مصلحة القروض** .....
4. **الخبرة:**.... ....**14 سنة** .....
5. **الهيئة المستخدمة:**.....**بنك الفلاحة والتنمية الريفية** .....

الجزء الثاني:أسئلة المقابلة

1- ماهي شروط إيداع ملف الاستفادة من قرض الإيجار التمويلي لدى وكالتكم؟

2- ما هي مكونات ملف الاستفادة من قرض الإيجار التمويلي من لدن وكالتكم؟

3- ماهي آليات و مراحل تنفيذ عقد الإيجار التمويلي لدى وكالتكم؟

4- كيف تتم متابعة المستفيدين من عقد الإيجار التمويلي من طرف وكالتكم؟

5- ماهي إجراءات و عقوبات التأخير في تسديد الدفعات من طرف المستأجرين لدى وكالتكم؟

إضافات:

.....
.....
.....
.....
.....
..

الملحق رقم (03) استمارة الاستبيان

قاصدي مرباح ورقـــــلـــة جامعة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

استمارة استبيان

السيد(ة)..... .. المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

في إطار استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي سيوجه لدعم مذكرة التخرج تحت عنوان " **أثر محاسبة الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية في البيئة الجزائرية"**

–دراسة ميدانية على عينة من المهنيين والأكاديميين بولاية ورقلة"

"، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على عبارات الاستبيان وذلك بوضع العلامة (x) أمام الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية كما نحيطكم علما أن الغاية من إجراء هذا الاستبيان هي غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجابتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية و السرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

في الأخير لكم منا خالص الشكر والتقدير.

الطالبتين : فيروز بونيبان– سندس مداني

ملاحظة: يرجى الإجابة بوضع علامة (X) حسب الحالة التي تتفق مع رأيكم.

الجزء الأول:المعلومات الشخصية

1. **العمر:**

أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى أقل من 45 سنة ☐ من 45 سنة فأكثر ☐

2. **الشهادة أو المؤهل العلمي:**

شهادة أكاديمية ☐ شهادة مهنية ☐ غير ذلك ☐

3. **المهنة أو الوظيفة:**

أستاذ ☐ مهني(محاسب مستقل) ☐ محاسب أجير (بمؤسسة) ☐

4. **الخبرة:**

قل من 10سنوات ☐ من 10 إلى أقل من 20 سنة ☐ من 20 سنة فأكثر ☐

5. **الهيئة المستخدمة:**

الجامعة ☐ مكتب محاسبة ☐ مؤسسة ☐

الجزء الثانى: محاور الدراسة

أولا : محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي الماليSCF

البيـان	غير موافق	محايد	موافق
1.يجوز إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن الميزانية (أصول –خصوم) بالاستناد على مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني			
2.يسمح النظام المحاسبي بالمفاضلة بين القيمة العادلة والقيمة الحالية للمدفوعات عند التقييم الأولي لضمان موثوقية التقييم.			
3. يسمح النظام المحاسبي المالي عند التقييم اللاحق للأصول المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي الاعتماد على أساس القيمة العادلة للاعتراف بصافي القيمة المسجلة في الميزانية.			
4. إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن عناصر الميزانية يرتبط بمدى تحمل المؤسسة لمخاطر إستغلالها واستخدامها.			
5. إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي يرتبط بمدى إدرارها للمنافع على المؤسسة.			
6. تسمح قواعد الإعتراف بالعناصر المحصل عليها في الإطار التمويلي بالتمييز بين عقود الإيجار البسيط(التشغيلي)وعقود الإيجار التمويلي (المالي)(إبراز الأحقية في ملكية الأصول).			
7. يسمح النظام المحاسبي المالي SCF بتسجيل مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للأصول المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي لإبراز أهمية واستخدامها في نشاط المؤسسة.			
8. تسجيل المدفوعات في التواريخ الموافقة لها (بداية أو نهاية المدة) يسمح بالإثبات العقلاني للتدفقات النقدية للمؤسسة.			
9. يسمح النظام المحاسبي المالي بإدراج كل المصاريف (الرأسمالية) المتعلقة بعناصر الإيجار التمويلي لضمان تقييمها العادل.			
10. يسمح النظام المحاسبي المالي بالإفصاح عن كل الملاحظات الهامشية المرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن الكشوف الملحقة.			

ثانيا: متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF

البيـان	غير موافق	محايد	موافق
11. الإلتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.			

12. الحرص على تقديم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وفق متطلبات النظام scf لتقييم القرارات و الإنحرافات وتصحيحيها.			
13. من الضروري عرض معلومات محاسبية تفيد في التنبؤ بأحداث مستقبلية حول المؤسسة في حالة عدم التأكد.			
14. يؤثر عرض المعلومات المحاسبية في التعبير عن الصورة الصادقة لواقع المؤسسات في بيئة الأعمال الوطنية.			
15. يجب إعداد القوائم المالية بشكل يجعل معلوماتها خالية من التحيّز.			
16. يراعي في إعداد القوائم المالية العمل على توفير معلومات يسهل قراءتها وفهمها.			
17.من الضروري عرض المعلومات المحاسبية بشكل يجعلها بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات.			
18.يستوجب عرض المعلومات في القوائم المالية بدرجة عالية من الوضوح بحيث يمكن لمستخدميها الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات.			
19. الإلتزام بالأسس والطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية(عرض وتصنيف البنود) لإجراء المقارنة على وضعية المؤسسة لعدة فترات.			
20. الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفق SCF يمكن من إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة ومابين القطاعات.			
21. يساهم الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي في تقديم معلومات تلبي إحتياجات مختلف الأطراف في بيئة الأعمال الوطنية.			

ثالثا: تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية.

البيـان	غير موافق	محايد	موافق
22. يساهم الإعتراف بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتقديم معلومات كافية في توقيت مناسب.			
23. عدم رفع خيار الشراء للأصل المستأجر والحصول على مكاسب وتحمل خسائر على مصداقية المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية.			
24. يساعد الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على توفير معلومات ذات قيمة تنبؤية تمكن من إتخاذ القرارات في المستقبل.			

25. يسمح الثبات على طرق الإفصاح و القياس المحاسبي للعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتأكيد أو تصحيح التوقعات المبنية على أساس المعلومات المحاسبية الناتجة عن ذلك.			
26. يساعد الإفصاح عن معلومات محاسبية مرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة.			
27. الإلتزام بالإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي يوفر معلومات مالية تتميز بصدق التمثيل عن الأحداث المرتبطة بالمؤسسة.			
28. يستند الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مجموعة من القواعد(الإدراج والإعتراف) لضمان صحة معالجة البيانات ودقة المعلومات الصادرة عنها.			
29. يوفر الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي معلومات يمكن التحقق من صحتها.			
30. تسمح متطلبات الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بعرض معلومات عن كل البنود ذات الأهمية النسبية.			
31. يساعد الاعتراف بانخفاض قيمة العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي في تقديم معلومات مكتملة ودقيقة تتصف بالموضوعية في القياس.			
32. ينعكس الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في SCF على مستوى فهم المعلومات الصادرة عن ذلك.			
33. يسمح الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتقديم تقارير مالية تساعد على إجراء المقارنة مع المؤسسات الأخرى			

الملحق رقم (04): نتائج مخرجات برنامج SPSS V26

Statistiques descriptive

	N	Moyenne	Ecart type
إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلى يرتبط بمدى إدرارها للمنافع على المؤسسة.	49	2,80	,499
بالإفصاح عن كل SCF يسمح نظام الملاحظات الهامشية المرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن الكشوف الملحقة.	49	2,73	,531
تسجيل المدفوعات في التواريخ الموافقة لها (بداية أو نهاية المدة) يسمح بالإثبات العقلانى للتدفقات النقدية للمؤسسة.	49	2,73	,569
بتسجيل SCF يسمح النظام المحاسبي المالي مخصصات الإهتلاك وخسائر القيمة للأصول المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي	49	2,71	,540
تسمح قواعد الإعتراف بالعناصر المحصل عليها في الإطار التمويلي بالتمييز بين عقود الإيجار البسيط(التشغيلي)وعقود الإيجار (التمويلي (المالي	49	2,71	,500
يجوز إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي ضمن الميزانية (أصول -خصوم) بالاستناد على مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي	49	2,69	,585
يسمح النظام المحاسبي المالي بإدراج كل المصاريف (الرأسمالية) المتعلقة بعناصر الإيجار التمويلي لضمان تقييمها العادل.	49	2,69	,652
يسمح النظام المحاسبي بالمفاضلة بين القيمة العادلة والقيمة الحالية للمدفوعات عند التقييم الأولي لضمان موثوقية التقييم.	49	2,63	,602
إدراج العناصر المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلى ضمن عناصر الميرانية يرتبط بمدى تحمل المؤسسة لمخاطر إستغلالها واستخدامها.	49	2,59	,643

يسمح النظام المحاسبي المالي عند التقييم اللاحق للأصول المحصل عليها في إطار عقود الإيجار التمويلي الاعتماد على أساس القيمة العادلة	49	2,51	,711
N valide (liste)	49		

Descriptives

Statistiques descriptive

	N	Moyenne	Ecart type
الإلتزام بعرض القوائم المالية بصفة دورية ومنظمة يساعد في توفير المعلومات حول المؤسسات في التوقيت المناسب.	49	2,98	,143
يستوجب عرض المعلومات في القوائم المالية بدرجة عالية من الوضوح بحيث يمكن لمستخدميها الإعتماد عليها فى إتخاذ القرارات.	49	2,96	,200
من الضروري عرض المعلومات المحاسبية بشكل يجعلها بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات.	49	2,96	,200
الإلتزام بالأسس والطرق المحاسبية في إعداد القوائم المالية(عرض وتصنيف البنود) لإجراء المقارنة على وضعية المؤسسة لعدة فترات.	49	2,94	,242
يراعي في إعداد القوائم المالية العمل على توفير معلومات يسهل قراءتها وفهمها.	49	2,92	,344
الحرص على تقديم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وفق متطلبات النظام scf لتقييم القرارات و الإنحرافات وتصحيحيها.	49	2,88	,389
يجب إعداد القوائم المالية بشكل يجعل معلوماتها خالية من التحيّز.	49	2,88	,389

SCF الإلتزام بمتطلبات الإفصاح وفق يمكن من إجراء مقارنات مع المؤسسات المماثلة ومابين القطاعات.	49	2,80	,577
من الضروري عرض معلومات محاسبية تفيد في التنبؤ بأحداث مستقبلية حول المؤسسة في حالة عدم التأكد.	49	2,80	,499
يؤثر عرض المعلومات المحاسبية فى التعبير عن الصورة الصادقة لواقع المؤسسات في بيئة الأعمال الوطنية.	49	2,78	,511
يساهم الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي في تقديم معلومات تلبي إحتياجات مختلف الأطراف في بيئة الأعمال الوطنية.	49	2,69	,585
N valide (liste)	49		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
يستند الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مجموعة من القواعد(الإدراج والإعتراف) لضمان صحة معالجة البيانات	49	2,84	,426
يسمح الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتقديم تقارير مالية تساعد على إجراء المقارنة مع المؤسسات الأخرى	49	2,82	,486
يساعد الإفصاح عن معلومات محاسبية مرتبطة بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على مراجعة القرارات الإدارية المتخذة.	49	2,78	,550
تسمح متطلبات الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بعرض معلومات عن كل البنود ذات الأهمية النسبية.	49	2,73	,491

يسمح الثبات على طرق الإفصاح و القياس المحاسبي للعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتأكيد أو تصحيح التوقعات المبنية على أساس م م	49	2,73	,531
يساعد الاعتراف بانخفاض قيمة العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي فى تقديم معلومات مكتملة ودقيقة تتصف بالموضوعية في القياس.	49	2,73	,531
يوفر الإفصاح عن العناصر المحصل عليها فى إطار الإيجار التمويلى معلومات يمكن التحقق من صحتها.	49	2,73	,491
يساعد الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي على توفير معلومات ذات قيمة تنبؤية تمكن من إتخاذ القرارات	49	2,71	,540
الإلتزام بالإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي يوفر معلومات مالية تتميز بصدق التمثيل عن الأحداث المرتبطة بالمؤسسة.	49	2,71	,612
ينعكس الإفصاح عن العناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي وفق الأسس والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في SCF	49	2,69	,585
يساهم الإعتراف بالعناصر المحصل عليها في إطار الإيجار التمويلي بتقديم معلومات كافية في توقيت مناسب.	49	2,67	,591
عدم رفع خيار الشراء للأصل المستأجر والحصول على مكاسب وتحمل خسائر على مصداقية المعلومات المحاسبية الصادرة عن المؤسسات الإقتصادية.	49	2,47	,581
N valide (liste)	49		

Corrélations

Corrélations

		محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية.
محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	Corrélation de Pearson	1	,574**	,572**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000
	N	49	49	49
متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	Corrélation de Pearson	,574**	1	,595**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	49	49	49
تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية.	Corrélation de Pearson	,572**	,595**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	
	N	49	49	49

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Corrélations

		محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF
محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF	Corrélation de Pearson	1	,574**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	49	49
متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	Corrélation de Pearson	,574**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	49	49

Tests de normalité

	الهيئة المستخدمة	Kolmogorov-Smirnov[a] Statistiques	ddl	Sig.	Shapiro-Wilk Statistiques		
محاسبة عقود الإيجار التمويلي فى سياق النظام المحاسبى المالى SCF	الجامعة	,226	25	,002	,851		
	مكتب محاسبة	,268	11	,026	,872		
	مؤسسة	,235	13	,048	,799		
متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF	الجامعة	,283	25	,000	,733		
	مكتب محاسبة	,368	11	,000	,677		
	مؤسسة	,280	13	,006	,764		
تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات	الجامعة	,235	25	,001	,823		
	مكتب محاسبة	,322	11	,002	,771		

المالية.	مؤسسة	,287	13	,005	,837		

Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants

Récapitulatif du test d'hypothèse

	Hypothèse nulle	Test	Sig.	
1	La distribution de محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de المهنة أو الوظيفة.	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,372	
2	La distribution de متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de المهنة أو الوظيفة.	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,147	
3	La distribution de تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية. est la même sur les catégories de المهنة أو الوظيفة.	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,124	

1	La distribution de محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبى المالى SCF est la même sur les catégories de الهيئة المستخدمة .	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,709	
2	La distribution de متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF est la même sur les catégories de الهيئة المستخدمة .	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,650	
3	La distribution de تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية. est la même sur les catégories de الهيئة المستخدمة .	Test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants	,349	

الفهـــــرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	II
الشكر	IV
ملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال البيانية	VIII
قائمة الملاحق	IX
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية و التطبيقية حول الإيجار التمويلي وجودة المعلومات المالية	2–
تمهيد	2
المبحث الأول:الإطار النظري للإيجار التمويلي و جودة المعلومات المالية	3
.المطلب الأول: ماهية الإيجار التمويلي	3
الفرع الأول:مفهوم وخصائص الإيجار التمويلي	3
الفرع الثاني :أنواع وأهمية الإيجار التمويلي	4
الفرع الثالث :عقود الإيجار التمويلي على المعايير المحاسبية الدولية	5
الفرع الرابع :محاسبة عقود الإيجار التمويلي وفق النظام المحاسبي المالي	6
المطلب الثاني : مفهوم المعلومة المحاسبية	10
الفرع الأول: مفهوم المعلومة المحاسبية و المالية	10
الفرع الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	12
الفرع الثالث: ماهية جودة المعلومات المالية	14
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة المعلومات المالية	16
المطلب الرابع: تأثير محاسبة الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية	17
الفرع الأول : محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في مصداقية القوائم المالية	17
الفرع الثاني : محاسبة عقود الإيجار لها تأثير في ملائمة القوائم المالية	17
الفرع الثالث : محاسبة الإيجار التمويلي لها أثر في قابلية فهم القوائم المالية	17

الفرع الرابع: محاسبة الإيجار التمويلي في القوائم المالية لها أثر في القابلية للمقارنة	17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	18
المطلب الثاني :الدراسات باللغة الأجنبية	22
المطلب الثالث :أوجه الشبه والاختلاف	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين و المهنيين و الممارسين بولاية ورقلة	27
تمهيد	27
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	28
المطلب الأول : طريقة الدراسة الميدانية	29
الفرع الأول : المنهج المستخدم في الدراسة	29
الفرع الثاني : نموذج الدراسة	29
الفرع الثالث : مجتمع وعينة الدراسة	30
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية	32
الفرع الأول : أداة المقابلة	32
الفرع الثاني :أداة الاستبيان	33
المطلب الثالث: صدق أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة	35
الفرع الأول :أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة	36
الفرع الثاني :صدق وثبات أداة الدارسة	36
المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة	36
المطلب الأول : عرض تحليل نتائج الدراسة	36
الفرع الأول : تحليل نتائج الدارسة	36
المطلب الثاني: عرض و تحليل نتائج الاستبيان	41
الفرع الأول: تقييم تطبيق محاسبة عقود الإيجار التمويلي في سياق النظام المحاسبي المالي	41
الفرع الثاني : متطلبات جودة المعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي scf	42
الفرع الثالث : طبيعة تأثير محاسبة عقود الإيجار التمويلي على جودة المعلومات المالية	43
الفرع الرابع : اختبار وجود دلالة إحصائية للفروق في تطبيق محاسبة العقود الإيجار التمويلي من	47

جهة وكذا جودة المعلومات المالية حسب المتغيرات الديمغرافية للعينة	
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	50
الفرع الأول: اختبار الفرضيات	50
الفرع الثاني : مناقشة النتائج	51
خلاصة الفصل	56
الخاتمة	57
المراجع و المصادر	58
الملاحق	63
الفهرس	77